



**دستور كندا لعام 1867 وتعديلاته حتى عام 2011
القانون الدستوري لعام 1867
قانون اتحاد كندا ونوفا سكوشا ونيوبرونزويك وحكومته؛ وللغايات
المتعلقة به (29 آذار/مارس 1867)**

**Constitution of Canada 1867 with Amendments through 2011
Constitutional Law of 1867
Union law of Canada, Nova Scotia and New Brunswick
and its Government (29 March 1867)**



دستور كندا لعام 1867 وتعديلاته حتى عام 2011
القانون الدستوري لعام 1867
قانون اتحاد كندا ونوفا سكوشا ونيوبرونزويك وحكومته؛ وللغايات
المتعلقة به (29 آذار/مارس 1867)
Constitution of Canada 1867 with Amendments through 2011
Constitutional Law of 1867
Union law of Canada, Nova Scotia and New Brunswick
and its Government (29 March 1867)

مصدر النص الانكليزي مأخوذ من الموقع أدناه:

English text sourced from: www.constituteproject.org



المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

© جميع حقوق الترجمة محفوظة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 2014

دستور كندا لعام 1867 وتعديلاته حتى عام 2011

القانون الدستوري لعام 1867

قانون اتحاد كندا ونوفا سكوشا ونيوبرنزويك وحكومته؛ وللغايات المتعلقة به (29 آذار/مارس 1867)

Constitution of Canada 1867 with Amendments through 2011

Constitutional Law of 1867

Union law of Canada, Nova Scotia and New Brunswick

and its Government (29 March 1867)

النسخة الإلكترونية من هذا المنشور متاحة بموجب رخصة المشاع الإبداعي (CC) - سمة المشاع الإبداعي - رخصة غير تجارية - رخصة المشاركة بالمثل (3.0). يجوز نسخ المنشور وتوزيعه وبثه أو تعديله وتهيئته بشرط استخدامه لأغراض غير تجارية فقط، وأن تنسب المنشور على النحو الصحيح، وأن يتم توزيعه برخصة مماثلة. لمزيد من المعلومات حول رخصة المشاع الإبداعي (CC)، انظر الموقع:

<<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/>>

منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) مستقلة عن أي مصالح وطنية، أو سياسية معينة. كما أن الآراء الواردة في هذا المنشور لا تمثل بالضرورة وجهات نظر المؤسسة أو هيئتها العامة أو أعضاء مجلسها.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

International IDEA

Strömsborg

SE - 103 34 Stockholm

Sweden

Tel: +46 8 698 37 00

Fax: +46 8 20 24 22

Email: info@idea.int

Website: www.idea.int

الدستور الكندي لعام 1867 وتعديلاته حتى عام 2011 القانون الدستوري لعام 1867

قانون اتحاد كندا ونوفا سكوشا ونيوبرونزويك وحكومته؛ وللغايات المتعلقة به (29 آذار/مارس 1867)

حيث عبّرت مقاطعات كندا ونوفا سكوشا ونيوبرونزويك عن رغبتها في تشكيل اتحاد فيدرالي تحت سلطان واحد وفي ظل تاج المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا، وبدستور شبيه من حيث المبدأ بدستور المملكة المتحدة،

وحيث إن مثل هذا الاتحاد يعود بالرفاه على المقاطعات ويعزز مصالح الإمبراطورية البريطانية،

وحيث إنه لدى تأسيس الاتحاد بموجب سلطة البرلمان، من المناسب ليس فقط وضع دستور للسلطة التشريعية في البلاد، بل أيضاً إعلان طبيعة الحكومة التنفيذية،

وفي حين أن من المناسب توفير الأحكام اللازمة لقبول أجزاء أخرى من أميركا الشمالية البريطانية في الاتحاد،

أولاً: أحكام أولية

1. عنوان قصير

يمكن الإشارة إلى هذا القانون بدستور عام 1867.

2. ملغاة

ثانياً: الاتحاد

3. إعلان الاتحاد

يجوز للملكة قانوناً، وبمشورة المجلس الاستشاري الخاص لجلالتها، إعلان أنه في يوم يحدّد لاحقاً، اعتباراً من يوم سن هذا القانون وحتى موعد أقصاه ستة أشهر، تشكّل مقاطعات كندا ونوفا سكوشا ونيوبرونزويك سلطاناً سيادياً واحداً باسم كندا؛ وأنه اعتباراً من ذلك اليوم فإن تلك المقاطعات الثلاث ستشكّل سلطاناً واحداً بذلك الاسم.

4. بنية الأحكام التالية للقانون

ما لم يكن هناك نص صريح أو ضمني، فإن اسم كندا يعني كندا كما ينص عليها هذا القانون.

5. أربع مقاطعات

تُقسّم كندا إلى أربع مقاطعات تحمل أسماء أونتاريو وكويبك ونوفا سكوشا ونيوبرونزويك.

6. مقاطعتا أونتاريو وكويبك

يُعدّ جزءا إقليم كندا (كما هو موجود وقت سن هذا القانون)، واللذان كانا يتكوّنان في السابق من إقليمي كندا العليا وكندا السفلى منفصلين، ويشكّلان إقليمين منفصلين. يسمى الجزء الذي كان يشكّل في السابق إقليم كندا العليا إقليم أونتاريو؛ ويسمّى الجزء الذي كان يشكّل في السابق إقليم كندا السفلى إقليم كويبك.

7. مقاطعتا نوفا سكوشا ونيوبرونزويك

يكون لإقليمي نوفا سكوشا ونيوبرونزويك نفس الحدود الموجودة وقت سن هذا القانون.

8. التعداد العشري للسكان

في التعداد العام لسكان كندا الذي ينبغي أن يجرى عام 1871، وكل 10 سنوات بعد ذلك، يتم تمييز سكان الأقاليم الأربعة.

ثالثاً: السلطة التنفيذية

9. إعلان إنابة السلطة التنفيذية بالملكة

يعلن هذا الدستور استمرار إنابة الحكومة والسلطة التنفيذية في كندا وعليها بالملكة.

10. تطبيق الأحكام المتعلقة بالحاكم العام

تُطبَّق الأحكام الواردة في هذا الدستور والتي تشير إلى الحاكم العام على الحاكم العام الراهن لكندا، أو على المسؤول التنفيذي أو الإداري الأول في الوقت الراهن، الذي يدير الحكومة الكندية نيابة عن الملكة وباسمها، بصرف النظر عن اللقب الذي يحمله.

11. دستور المجلس الاستشاري الخاص لكندا

يشكّل مجلس لتقديم المشورة للحكومة الكندية يسمى المجلس الاستشاري الخاص للملكة في كندا؛ ويتم اختيار أعضاء هذا المجلس بين وقت وآخر واستدعاؤهم من قبل الحاكم العام ويؤدّون القَسَم بصفتهم مستشارين خاصين، كما يمكن للحاكم العام عزل أعضاء هذا المجلس من وقت إلى آخر.

12. تتم ممارسة جميع السلطات بموجب القوانين من قبل الحاكم العام بمشورة من المجلس الاستشاري الخاص أو بمفرده

جميع السلطات والصلاحيات والوظائف المناطة بموجب أي قانون سنّه برلمان بريطانيا العظمى أو برلمان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا، أو المجلس التشريعي لكندا العليا أو كندا السفلى أو كندا أو نوفا سكوشا أو نيوبرونزويك، تناط بالاتحاد أو تمارَس من قبل الحكّام أو نواب الحكّام في تلك الأقاليم، بمشورة، أو مشورة وموافقة، المجالس التنفيذية فيها، أو بالاشتراك مع هذه المجالس، أو مع أي عدد من أعضائها، أو من قبل أولئك الحكّام أو نواب الحكّام بشكل منفرد، تستمر طالما هي موجودة وقادرة على ممارسة هذه السلطات والصلاحيات بعد الاتحاد، وفيما يتعلق بحكومة كندا، تظل منابة بالحاكم العام، بمشورة أو مشورة وموافقة المجلس الاستشاري الخاص للملكة في كندا أو بالتوازي معه، أو مع أي من أعضائه، أو من قبل الحاكم العام بمفرده، حسب ما تتطلب الحالة، رغم أنها تبقى خاضعة للإلغاء أو التعديل من قبل البرلمان الكندي (إلا في الحالات التي تنص عليها قوانين برلمان بريطانيا العظمى أو برلمان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا).

13. تطبيق الأحكام المتعلقة بالحاكم العام والمجلس

يُفهم أن الأحكام الواردة في هذا الدستور والتي تشير إلى الحاكم العام والمجلس، تشير إلى الحاكم العام من حيث إنه يعمل بمشورة المجلس الاستشاري الخاص للملكة في كندا.

14. سلطة صاحبة الجلالة في تفويض الحاكم العام بتعيين نوابه

يجوز للملكة قانوناً، إذا رأت جلالتها ذلك مناسباً، تفويض الحاكم العام من وقت إلى آخر بتعيين أي شخص أو أشخاص معاً أو بشكل منفصل كي يكون نائبه أو نوابه في أي جزء أو أجزاء من كندا، وأن يمارس أو يمارسوا بتلك الصفة، خلال الفترة التي يراها الحاكم العام مناسبة، سلطات وصلاحيات ووظائف الحاكم العام الذي يرى الحاكم العام أن من الضروري أو المناسب تفويضها لهم، مع الخضوع لأية قيود أو توجيهات تعطيها أو تعبر عنها الملكة؛ إلا أن تعيين مثل ذلك النائب أو النواب لا يؤثر في ممارسة الحاكم العام نفسه لأي سلطة أو صلاحية أو وظيفة.

15. استمرار إناطة قيادة القوات المسلحة بالملكة

يُعلن هنا استمرار إناطة القيادة العامة للميليشيات البرية والبحرية والقوات البحرية والعسكرية الكندية وفي كندا بالملكة.

16. مقرّ الحكومة الكندية

إلى أن توجّه الملكة بخلاف ذلك، يكون مقر الحكومة الكندية في أوتاوا.

رابعاً: السلطة التشريعية

17. بنية البرلمان الكندي

يكون هناك برلمان واحد لكندا يتكوّن من الملكة ومجلس أعلى، يسمى مجلس الشيوخ، ومجلس عموم.

18. امتيازات المجالس

تكون الامتيازات والحصانات والصلاحيات التي يتمتع بها مجلسا الشيوخ والعموم ويمارسانها، والتي يتمتع بها ويمارسها أعضاؤها على التوالي، تلك التي تُعرّف من وقت إلى آخر بقانون صادر عن البرلمان الكندي، لكن بحيث إن أي قانون يسنّه البرلمان الكندي يعرّف فيه مثل تلك الامتيازات والحصانات والصلاحيات لا يمنح أية امتيازات أو حصانات أو صلاحيات تتجاوز، وقت صدور مثل ذلك القانون، تلك التي يتمتع بها ويمارسها مجلس العموم في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا، وتلك التي يتمتع بها أعضاؤه.

19. الجلسة الأولى للبرلمان الكندي

يدعى البرلمان الكندي إلى جلسة مشتركة في فترة لا تتجاوز ستة أشهر بعد إعلان الاتحاد.

20. ملغاة.

الجزء الأول: مجلس الشيوخ

21. عدد الشيوخ

يتكون مجلس الشيوخ، طبقاً لأحكام هذا الدستور، من 105 أعضاء، يُطلق عليهم اسم شيوخ.

22. تمثيل الأقاليم في مجلس الشيوخ

بموجب دستور مجلس الشيوخ، تتكون كندا من أربعة أقاليم:

(1) أونتاريو؛

(2) كويبيك؛

(3) الأقاليم البحرية؛ نونافا سكوشا ونيوبرونزويك وجزيرة الأمير إدوارد؛

(4) الأقاليم الغربية لمانيتوبا وكولومبيا البريطانية وساسكاتشوان وألبيرتا؛

وتمثّل هذه الأقاليم الأربعة (بموجب أحكام هذا الدستور) بشكل متساوٍ في مجلس الشيوخ على النحو الآتي:

أونتاريو بـ 24 شيخاً؛ وكويبيك بـ 24 شيخاً، والأقاليم البحرية وجزيرة الأمير إدوارد بـ 24 شيخاً، يمثل 10 منهم

نونافا سكوشا، و 10 منهم نيوبرونزويك، و 4 يمثلون جزيرة الأمير إدوارد؛ وتمثّل المقاطعات الغربية بـ 24

شيخاً، يمثل 6 منهم مانيتوبا، و 6 منهم كولومبيا البريطانية، و 6 منهم ساسكاتشوان، و 6 منهم ألبيرتا؛ ويحق لـ

نيوفاوندلاند أن تمثّل في مجلس الشيوخ من قبل 6 أعضاء؛ ومقاطعة يوكون والمقاطعات الشمالية الغربية

ونونافوت بعضو لكل منها.

في حالة كويبيك، فإن كلاً من الشيوخ الـ 24 الذين يمثلون الإقليم يعيّن لواحده من الدوائر الانتخابية الـ 24 في كندا السفلى المحددة في الجدول أ في الفصل الأول من القوانين الأساسية الموحدة لكندا.

23. مؤهلات عضو مجلس الشيوخ

تكون مؤهلات عضو مجلس الشيوخ كما يلي:

- (1) أن يكمل الثلاثين من العمر؛
- (2) أن يكون إما من رعايا الملكة بالولادة، أو أن يكون من رعايا الملكة المجنّسين من خلال قانون صادر عن برلمان بريطانيا العظمى، أو برلمان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا، أو المجلس التشريعي في إحدى أقاليم كندا العليا أو كندا السفلى أو نونافا سكوشا أو نيوبرونزويك، قبل الاتحاد، أو البرلمان الكندي بعد الاتحاد؛
- (3) أن يكون بحيازته وملكيته الشرعية لاستخدامه وفائدته الشخصية أراضٍ أو عقارات يملكها ملكية كاملة أو مقابل إيجار يقدّم للمالك الإقطاعي، في الإقليم الذي يعيّن فيه بقيمة 4,000 دولار، باستثناء الأجر والرسوم والديون والرهن وجميع الإعاقات الأخرى أو الالتزامات المترتبة على هذه الملكية؛
- (4) تكون ملكيته الشخصية الفعلية تساوي 4,000 دولار باستثناء ديونه ومطالبه؛
- (5) أن يكون مقيماً في المقاطعة التي يعيّن عنها؛
- (6) في حالة كويبيك، ينبغي أن تكون ممتلكاته العقارية في الدائرة الانتخابية التي يعيّن عنها أو أن يكون مقيماً في هذه الدائرة.

24. دعوة الشيوخ

يوجّه الحاكم العام من وقت إلى آخر، باسم الملكة، دعوة مهورة بالخاتم الأعظم لكندا لأشخاص مؤهلين لعضوية مجلس الشيوخ؛ وبموجب أحكام هذا الدستور، فإن كل شخص يتم استدعاؤه يصبح عضواً في مجلس الشيوخ ويسمى سيناتوراً.

25. ملغاة.

26. إضافة شيوخ في حالات معينة

إذا رأت الملكة من المناسب، في أي وقت، وبناءً على توصية من الحاكم العام، يمكنها أن توجّه بإضافة 4 أو 8 أعضاء إلى مجلس الشيوخ، ويمكن للحاكم العام استدعاء 4 أو 8 أشخاص مؤهلين (حسب الحالة) يمثلون بالتساوي أقاليم كندا الأربعة، ويضافون إلى مجلس الشيوخ طبقاً لذلك.

27. تخفيض عدد أعضاء مجلس الشيوخ إلى العدد الطبيعي

إذا حدثت مثل هذه الإضافة في أي وقت، لا يستدعي الحاكم العام أي شخص إلى مجلس الشيوخ، إلا بتوجيه مباشر من الملكة وبتوصية مشابهة، لتمثيل واحدة من الدوائر الأربع إلى أن تمثل تلك الدائرة من قبل 24 شيخاً لا أكثر.

28. العدد الأقصى للشيوخ

لا يتجاوز العدد الأقصى للشيوخ في أي وقت 113.

29.

1. فترة الخدمة في مجلس الشيوخ

وفقاً للفقرة الفرعية 2، يحتفظ الشيخ، بموجب أحكام هذه المادة، بمكانه في مجلس الشيوخ مدى الحياة.

2. التقاعد عند الوصول إلى سن الـ 75

يحتفظ الشيخ الذي يستدعى إلى مجلس الشيوخ بعد دخول هذه الفقرة الفرعية حيز النفاذ، وبموجب هذا الدستور، بمكانه في مجلس الشيوخ حتى وصوله سن الـ 75.

30. الاستقالة من مجلس الشيوخ

يمكن لأحد الشيوخ، أن يوجّه كتاباً بخط يده إلى الحاكم العام يستقيل فيه من مقعده في مجلس الشيوخ، وعندها يصبح مقعده شاغراً.

31. نزع الأهلية عن الشيوخ

يصبح مقعد أحد أعضاء مجلس الشيوخ شاغراً في أي من الحالات الآتية:

- (1) إذا لم يسجل حضوره لجلستين متتاليتين للبرلمان؛
- (2) إذا أقسم أو أعلن أو أقرّ الولاء والطاعة والالتزام لقوة أجنبية، أو قام بفعل أصبح بموجبه أحد مواطني أو رعايا قوة أجنبية أو أصبح من حقه حيازة حقوق أو امتيازات أحد رعايا أو مواطني تلك القوة الأجنبية؛
- (3) إذا حُكِمَ عليه بالإفلاس، أو إذا تقدّم للحصول على مزايا أي قانون يتعلّق بالمدينين المفلسين أو إذا تخلف علناً عن دفع التزاماته؛
- (4) إذا ارتكب فعل الخيانة أو أُدين بجريمة شائنة؛
- (5) إذا لم يعد مؤهلاً من حيث الملكية أو الإقامة؛ لكن الشيخ لا يصبح غير مؤهل فيما يتعلّق بإقامته، إذا كان السبب الوحيد لتغيير مكان إقامته هو وجوده في مقر الحكومة الكندية لشغله منصباً في تلك الحكومة يتطلب وجوده هناك.

32. الدعوة في حالة حدوث شاغر في مجلس الشيوخ

عندما يحدث شاغر في مجلس الشيوخ بسبب الاستقالة أو الوفاة أو لأي سبب آخر، يدعو الحاكم العام شخصاً مناسباً ومؤهلاً ليملاً الشاغر.

33. مسائل تتعلق بالمؤهلات والشواغر في مجلس الشيوخ

إذا ظهرت أي مسألة تتعلق بمؤهلات أحد الشيوخ أو حدوث شاغر في مجلس الشيوخ، فإن مجلس الشيوخ هو الذي يستمع إلى تلك الحالة ويبت فيها.

34. تعيين رئيس مجلس الشيوخ

يمكن للحاكم العام من وقت لآخر، وبموجب قرار مهور بالخاتم الأعظم لكندا، تعيين أحد أعضاء مجلس الشيوخ رئيساً للمجلس، ويمكنه عزله وتعيين آخر مكانه.

35. نصاب مجلس الشيوخ

إلى أن يقرر البرلمان الكندي خلاف ذلك، يكون وجود ما لا يقل عن 15 عضواً، بمن فيهم رئيس المجلس، ضرورياً لاكتمال النصاب الضروري لاجتماع مجلس الشيوخ وممارسته لصلاحياته.

36. التصويت في مجلس الشيوخ

يتم اتخاذ القرارات في مجلس الشيوخ بأغلبية الأصوات، ويكون لرئيس المجلس صوت في جميع الحالات، وعندما تتساوى الأصوات يُعدّ القرار سلبياً.

الجزء الثاني: مجلس العموم

37. بنية مجلس العموم الكندي

يتكون مجلس العموم، بموجب أحكام هذا الدستور، من 308 أعضاء يُنتخب 106 منهم من أونتاريو، و 75 من كويبك، و 11 من نونافا سكوشا، و 10 من نيوبرونزويك، و 14 من مانيتوبا، و 36 من كولومبيا البريطانية، و 4 من جزيرة الأمير إدوارد، و 28 من ألبرتا، و 14 من ساسكاتشوان، و 7 من نيوفاوندلاند، و 1 من مقاطعة يوكون، و 1 من المقاطعات الشمالية الغربية، و 1 من نوناكوت.

38. دعوة مجلس العموم

يوجّه الحاكم العام من وقت لآخر، باسم الملكة، دعوة ممهورة بالخاتم الأعظم لكندا لانعقاد مجلس العموم.

39. لا يجلس الشيوخ في مجلس العموم

لا يجوز لأحد الشيوخ أن يُنتخب أو أن يجلس أو يصوّت كعضو في مجلس العموم.

40. الدوائر الانتخابية في الأقاليم الأربعة

إلى أن يقرر البرلمان الكندي خلاف ذلك، تُقسّم أقاليم أونتاريو وكويبك ونوفا سكوشا ونيوبرونزويك، ولغرض انتخاب أعضاء في مجلس العموم، إلى دوائر انتخابية على النحو الآتي:

1. يُقسّم إقليم أونتاريو إلى مقاطعات ومدن وأحياء مدن وبلدات ترد في الجدول الأول من هذا الدستور، وتكون كل منها دائرة انتخابية ولكل دائرة الحق بانتخاب عضو واحد.
2. يُقسّم إقليم كويبك إلى 65 دائرة انتخابية تتكون من 65 قسماً انتخابياً تُقسم إليها كندا السفلى وقت صدور هذا الدستور بموجب الفصل الثاني من القوانين الأساسية الموحدة لكندا، والفصل 75 من الدساتير الموحدة لكندا السفلى، وقانون إقليم كندا للسنة الثالثة والعشرين من حكم الملكة، والفصل الأول، أو أي فصل يعدّله ويكون نافذاً في الاتحاد، بحيث يشكّل كل قسم انتخابي، لأغراض هذا الدستور، دائرة انتخابية من حقها انتخاب عضو واحد.
3. تكون كل من المقاطعات الـ 18 في نوفا سكوشا دائرة انتخابية. ويكون من حق مقاطعة هاليفاكس انتخاب عضوين، وكل من المقاطعات الأخرى عضو واحد.
4. تكون كل من المقاطعات الـ 14 التي تقسم إليها نيوبرونزويك، بما فيها مدينة ومقاطعة سينت جون، دائرة انتخابية. كما يكون لمدينة سينت جون دائرة انتخابية مستقلة. من حق كل من هذه الدوائر الانتخابية الـ 15 انتخاب عضو واحد.

41. استمرار القوانين الانتخابية الحالية إلى أن يقرر البرلمان الكندي خلاف ذلك

إلى أن يقرر البرلمان الكندي خلاف ذلك، فإن جميع القوانين النافذة في مختلف أقاليم الاتحاد، وفيما يتعلق بالمسائل الآتية أو أيها منها: مؤهلات الأشخاص المنتخبين للجلوس أو التصويت كأعضاء في المجالس التشريعية في مختلف المقاطعات ونزع الأهلية عنهم، الناخبون في الانتخابات التي تجرى لانتخاب هؤلاء الأعضاء، القسم الذي يؤديه الناخبون، المسؤولون الانتخابيون، صلاحياتهم وواجباتهم، الإجراءات المتعلقة بالانتخابات، الفترات التي تستغرقها الانتخابات، محاكمة الانتخابات الإشكالية، الإجراءات المتعلقة بها، شغور مقاعد الأعضاء، وتنفيذ الأحكام الجديدة فيما يتعلق بالمقاعد التي شغرت لغير أسباب حل البرلمان، تطبّق على انتخابات الأعضاء الذين يخدمون في مجلس العموم في نفس الأقاليم المختلفة.

إلى أن يقرر البرلمان الكندي خلاف ذلك، وفي أي انتخاب لعضو في مجلس العموم في مقاطعة ألغوما، إضافة إلى الأشخاص المؤهلين للتصويت في إقليم كندا، فإن كل ذكر بريطاني بلغ من العمر 21 عاماً أو أكثر، ويمتلك منزلاً، له الحق بالتصويت.

42. ملغاة.

43. ملغاة.

44. انتخاب رئيس مجلس العموم

يمضي مجلس العموم في جلسته الأولى بعد الانتخابات العامة وبالسرع الممكنة لانتخاب أحد أعضائه رئيساً له.

45. ملء منصب رئيس المجلس عند شغوره

في حال حدوث شغور لمنصب رئيس مجلس العموم بسبب الوفاة أو الاستقالة أو لأي سبب آخر، يتّجه مجلس العموم بالسرعة الممكنة لانتخاب عضو آخر من أعضائه رئيساً له.

46. ترؤس الرئيس

يرأس الرئيس جميع اجتماعات مجلس العموم.

47. حكم غياب رئيس مجلس العموم

إلى أن يقرر البرلمان الكندي خلاف ذلك، في حالة غياب رئيس المجلس عن كرسي رئاسة مجلس العموم لأي سبب كان لفترة 48 ساعة متتالية، يمكن للمجلس انتخاب أحد أعضائه الآخرين ويكلفه بالقيام بأعمال رئيس المجلس، وينفذ العضو المنتخب خلال فترة غياب رئيس المجلس جميع صلاحيات وامتيازات وواجبات رئيس المجلس.

48. نصاب مجلس العموم

يُعدُّ حضور ما لا يقل عن 20 من أعضاء مجلس العموم ضرورياً لعقد اجتماع للمجلس وممارسة صلاحياته، ولتلك الغاية يُعدُّ رئيس المجلس عضواً.

49. التصويت في مجلس العموم

يتم اتخاذ القرارات في المسائل المطروحة في مجلس العموم بأغلبية الأصوات باستثناء صوت رئيس المجلس؛ وعندما تتساوى الأصوات، وليس في أية حالة أخرى، يكون للرئيس صوت.

50. فترة مجلس العموم

يستمر كل مجلس عموم 5 سنوات اعتباراً من يوم إعادة قرارات انتخاب المجلس (إلا إذا حُلَّ المجلس قبل ذلك من قبل الحاكم العام)، وليس لأي فترة أطول.

51.

1. تعديل التمثيل في مجلس العموم

يعدّل عدد أعضاء مجلس العموم وتمثيل الأقاليم فيه عند إجراء كل تعداد عشري للسكان من قبل مجلس العموم نفسه وبالطريقة والتوقيت اللذين يحددهما البرلمان الكندي من وقت إلى آخر، وطبقاً للقواعد الآتية:

(1) يخصّص لكل من الأقاليم عدد من الأعضاء يساوي حاصل قسمة عدد سكان الإقليم على الحاصل الانتخابي مع جبر الباقي إلى 1.

(2) إذا كان عدد الأعضاء المخصص لإقليم بتطبيق القاعدة 1 والفقرة 51-أ أقل من العدد الإجمالي المخصص للإقليم بتاريخ نفاذ القانون الدستوري، 1985 (التمثيل)، يضاف إلى عدد الأعضاء المخصصين عدد من الأعضاء، بحيث يكون للإقليم نفس عدد الأعضاء الذي كان مخصصاً في ذلك التاريخ.

(3) بعد تطبيق القاعدتين 1 و 2 والفقرة 51-أ، يضاف، فيما يتعلق بكل إقليم يحقق الشرط الوارد في القاعدة 4، عند الضرورة، عدد من الأعضاء بحيث يكون العدد الحاصل، عند اكتمال التعديل، بتقسيم عدد الأعضاء المخصصين للإقليم على العدد الإجمالي للأعضاء المخصصين لجميع الأقاليم أقرب ما يمكن، دون أن يكون أدنى من حاصل قسمة عدد سكان ذلك الإقليم على عدد سكان جميع الأقاليم.

(4) تُطبّق القاعدة الثالثة على إقليم إذا كان، باكتمال التعديل السابق، حاصل قسمة عدد الأعضاء المخصصين لإقليم على العدد الإجمالي للأعضاء المخصصين لجميع الأقاليم يساوي أو أكبر من حاصل قسمة سكان ذلك الإقليم على العدد الإجمالي لسكان جميع الأقاليم، حيث إن عدد سكان كل إقليم هو عدد سكانه في 1 تموز/يوليو من العام الذي يجرى فيه التعداد العشري للسكان الذي سبق التعديل طبقاً للتقديرات التي تم إعدادها لإجراء ذلك التعديل.

(5) ما لم يُشر السياق إلى غير ذلك، فإن عدد سكان أحد الأقاليم، بموجب هذه القواعد، هو العدد التقديري لسكانه في 1 تموز/يوليو من العام الذي جرى فيه أحدث تعداد عشري للسكان.

(6) في هذه القواعد، فإن "الحاصل الانتخابي" يعني:

أ. 111,166، فيما يتعلق بالتعديل المجري بعد اكتمال التعداد العشري لعام 2011؛

ب. فيما يتعلق بالتعديل الذي يجري بعد اكتمال أي تعداد عشري لاحق، هو حاصل ضرب حاصل الانتخابي الذي طُبِّق في التعديل السابق بمتوسط الأعداد الناتجة عن تقسيم عدد سكان كل إقليم على عدد سكان الإقليم في 1 تموز/يوليو من العام الذي يسبق التعداد العشري السابق، طبقاً للتقديرات التي تم إعدادها لغرض إجراء التعديل السابق، مع جبر أية أجزاء في باقي القسمة إلى 1.

1.1. تقديرات السكان

لغرض القواعد الواردة في الفقرة الفرعية 1، ينبغي إعداد تقدير لعدد سكان كندا في كل إقليم في 1 تموز/يوليو 2001 و 1 تموز/يوليو 2011 - وفي كل عام بعد التعداد العشري لعام 2011 يتم فيه إجراء تعداد عشري، في 1 تموز/يوليو من ذلك العام - من قبل سلطة يحددها البرلمان الكندي وبالطريقة والتوقيت اللذين يحددهما من وقت إلى آخر.

2. مقاطعة يوكون ومقاطعات الشمال الغربي ونونافوت

يحق لمقاطعة يوكون كما هي محددة وموصوفة في الجدول الوارد في الفصل Y-2/2- (ض-2) من القوانين الأساسية المراجعة في كندا لعام 1985 انتخاب عضو واحد، ومقاطعات الشمال الغربي كما هي محددة وموصوفة في الفقرة 2 من الفصل N-27/ (ن-27) من القوانين الأساسية الكندية المراجعة لعام 1985، كما تم تعديلها في الفقرة 77 من الفصل 28 من القوانين الأساسية الكندية لعام 1993 يحق لها انتخاب عضو واحد، ومقاطعة نونافوت كما هي محددة وموصوفة في الفقرة 3 من الفصل 28 من القوانين الأساسية الكندية لعام 1993 يحق لها انتخاب عضو واحد.

51. أ. بنية مجلس العموم

بصرف النظر عن كل ما هو وارد في هذا الدستور، يكون لكل إقليم الحق بعدد من الأعضاء في مجلس العموم لا يقل عن عدد الشيوخ الذين يمثلون ذلك الإقليم.

52. زيادة عدد أعضاء مجلس العموم

يمكن زيادة عدد أعضاء مجلس العموم من وقت إلى آخر من قبل البرلمان الكندي شريطة عدم الإخلال بالتمثيل النسبي للأقاليم الذي ينص عليه هذا الدستور.

الجزء الثالث: التصويت على المسائل المالية؛ والموافقة الملكية

53. مشاريع قوانين الاعتمادات المالية والضرائب

تُطرح جميع مشاريع القوانين المتعلقة بالاعتمادات المالية لأي جزء من الإيرادات العامة، أو فرض أية ضرائب أو رسوم في مجلس العموم.

54. اقتراح التصويت على المسائل المالية

لا يجوز لمجلس العموم قانونياً تبنّي أو إصدار نتيجة أي تصويت أو قرار أو معالجة أي مشروع قانون لاعتماد أي جزء من الإيرادات العامة، أو فرض أي ضريبة أو رسم لأي غرض لم يتم اقتراحه على المجلس في رسالة من قبل الحاكم العام في الجلسة التي يُعْتَرَح فيها مثل ذلك التصويت أو القرار أو المعالجة أو مشروع القانون.

55. الموافقة الملكية على مشاريع القوانين، إلخ

عندما يتم تقديم مشروع قانون تم إقراره من قبل مجلسي البرلمان إلى الحاكم العام من أجل الحصول على الموافقة الملكية، يعلن، حسب تقديره لكن بموجب أحكام هذا الدستور وطبقاً لتعليمات جلالته، إما الموافقة عليه باسم الملكة أو حجب موافقتها أو الاحتفاظ بمشروع القانون لمعرفة رأي الملكة.

56. إلغاء قانون تمت الموافقة عليه من قبل الحاكم العام بأمر ملكي

عندما يوافق الحاكم العام على مشروع قانون باسم الملكة، يحيل نسخة أصلية من القانون في أقرب فرصة إلى أحد وزراء جلالته الرئيسيين، وإذا رأت الملكة بالتشاور مع مجلسها خلال عامين من تلقي القانون من الوزير المعني رفض القانون، فإن ذلك الرفض (بشهادة من الوزير المعني في اليوم الذي تلقى فيه ذلك القانون) يتم إبلاغه من قبل الحاكم العام شفهيّاً أو خطياً إلى كل من مجلسي البرلمان أو بإعلان إلغاء القانون اعتباراً من ذلك اليوم.

57. رأي الملكة في مشروع القانون المتحفّظ عليه

لا يكون لمشروع قانون تم التحفّظ عليه لمعرفة رأي الملكة أي قوة نفاذ إلى أن يقوم الحاكم العام، وخلال سنتين من يوم تقديم مشروع القانون إليه للحصول على موافقة الملكة، بإبلاغ مجلسي البرلمان خطياً أو شفهيّاً أو بالإعلان أن مشروع القانون حظي بموافقة الملكة في مجلسها.

يتم تسجيل ذلك الإبلاغ الخطي أو الشفهي أو الإعلان في سجل المجلس، ويتم تسليم نسخة من ذلك السجل إلى المكتب المختص ويحفظ في السجلات الكندية.

خامساً: دساتير الأقاليم

الجزء الأول: السلطة التنفيذية

58. تعيين نواب الحاكم في الأقاليم

يكون في كل إقليم مسؤول، يسمى نائب الحاكم، يعيّن من قبل الحاكم العام بالتشاور وبقرار مهور بالخاتم الأعظم لكندا.

59. فترة خدمة نائب الحاكم

يشغل نائب الحاكم وظيفته بموافقة الحاكم العام؛ إلا أن أي نائب حاكم يعيّن بعد بداية الجلسة الأولى للبرلمان الكندي لا يتم عزله خلال 5 سنوات من منصبه إلا لسبب محدّد يتم إبلاغه به خطياً خلال شهر من صدور أمر عزله، ويتم إبلاغ ذلك برسالة إلى مجلسي الشيوخ والعموم خلال أسبوع من ذلك إذا كان البرلمان منعقدًا، وإذا لم يكن منعقدًا فخلال أسبوع من بداية الجلسة التالية للبرلمان.

60. رواتب نواب الحاكم

تحدّد رواتب نواب الحاكم من قبل البرلمان الكندي.

61. القسم الذي يؤديه نائب الحاكم

يؤدي كل نائب حاكم، قبل استلامه مهام منصبه، أمام الحاكم العام أو شخص يفوض من قبله، يمين ولاء شبيه بذلك الذي يؤديه الحاكم العام.

62. تطبيق الأحكام المتعلقة بالحاكم العام

تُطبَّق أحكام هذا الدستور التي تشير إلى الحاكم العام على الحاكم العام في الوقت الراهن في كل إقليم، أو على المسؤول التنفيذي في الوقت الراهن الذي يدير حكومة الإقليم تحت أي اسم أو لقب.

63. تعيين المسؤولين التنفيذيين في أونتاريو وكويبك

يتكون المجلس التنفيذي لأونتاريو وكويبك من أشخاص يعيّنهم الحاكم العام من وقت إلى آخر، بدايةً بالمسؤولين التاليين: النائب العام، وزير وأمين سجل الإقليم، خازن الإقليم، مفوض أراضي التاج، مفوض الزراعة والأشغال العامة، وفي حالة كويبك رئيس المجلس التشريعي والمحامي العام. (31).

64. الحكومة التنفيذية في نوفا سكوشا ونيوبرونزويك

يستمر دستور السلطة التنفيذية في كل من إقليمي نوفا سكوشا ونيوبرونزويك، طبقاً لأحكام هذا الدستور، كما هي موجودة في الاتحاد إلى أن يتم تعديل ذلك بموجب سلطة هذا الدستور.

65. الصلاحيات التي يمارسها الحاكم العام لأونتاريو وكويبك بالتشاور أو بمفرده

تُتَاط جميع السلطات والصلاحيات والوظائف بموجب أي قانون سنّه برلمان بريطانيا العظمى، أو برلمان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا، أو المجلس التشريعي لكندا العليا أو كندا السفلى أو كندا، والتي كانت من قبل بالاتحاد أو كانت تُمارَس من قبل الحكّام أو نواب الحكّام في الأقاليم، بمشورة أو بمشورة وموافقة المجالس التنفيذية المعنية، أو بالتوازي مع تلك المجالس، أو مع أي عدد من أعضائها، أو من قبل الحكّام ونواب الحكّام بشكل منفرد، تُمارَس، إلى الحد الذي يمكن أن تُمارَس فيه بعد الاتحاد فيما يتعلق بحكومتَي أونتاريو وكويبك على التوالي، وتُتَاط بالحاكم العام لأونتاريو وكويبك على التوالي، أو بمشورة وموافقة وتعاون المجالس التنفيذية المعنية، أو أي أعضاء فيها، أو من قبل الحاكم العام بمفرده، حسب متطلبات الحالة، وخضوع ذلك (إلا فيما يتعلق بما تنص عليه قوانين برلمان بريطانيا العظمى أو برلمان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا)، تلغى أو تعدّل من قبل المجالس التشريعية في أونتاريو وكويبك.

66. تطبيق الأحكام المتعلقة بنائب الحاكم في مجلسه

يُفهم أن أحكام هذا الدستور التي تشير إلى نائب الحاكم في مجلسه تشير إلى نائب حاكم الإقليم الذي يعمل بمشورة المجلس التنفيذي في ذلك الإقليم.

67. الإدارة في غياب نائب الحاكم

يمكن للحاكم العام في مجلسه ومن وقت لآخر تعيين مسؤول يقوم بأعمال ووظائف نائب الحاكم خلال غيابه أو مرضه أو في الحالات الأخرى التي تمنعه من أداء عمله.

68. مقرّات حكومات الأقاليم

ما لم توجّه الحكومة التنفيذية لأي إقليم خلاف ذلك فيما يتعلق بذلك الإقليم، فإن مقرّات حكومات الأقاليم تكون على النحو الآتي: في أونتاريو، مدينة تورنتو؛ في كويبك، مدينة كويبك؛ في نوفا سكوشا، مدينة هاليفاكس؛ وفي نيوبرونزويك، فريدريكتون.

الجزء الثاني: السلطة التشريعية

أ. أونتاريو

69. الهيئة التشريعية في أونتاريو

يكون هناك هيئة تشريعية لأونتاريو تتكون من نائب الحاكم ومجلس واحد يسمى الجمعية التشريعية لأونتاريو.

70. الدوائر الانتخابية

تتكوّن الجمعية التشريعية لأونتاريو من 82 عضواً يُنتخبون لتمثيل 82 دائرة انتخابية واردة في الجدول الأول من هذا الدستور.

ب. كوبييك

71. الهيئة التشريعية لكوبييك

يكون هناك هيئة تشريعية لكوبييك تتكوّن من نائب الحاكم ومجلسين يسمّيان المجلس التشريعي لكوبييك والجمعية التشريعية لكوبييك.

72. بنية المجلس التشريعي

يتكون المجلس التشريعي لكوبييك من 24 عضواً يعيّنهم نائب الحاكم، باسم الملكة، وبقرار ممهور بالخاتم الأعظم لكوبييك؛ حيث يعيّن عضو لتمثيل كل من الدوائر الانتخابية الـ 24 في كندا السفلى المشار إليها في هذا الدستور، ويشغل كلّ منهم منصبه مدى الحياة، ما لم تنص الهيئة التشريعية لكوبييك على غير ذلك بموجب أحكام هذا الدستور.

73. مؤهلات أعضاء المجلس التشريعي

تكون مؤهلات أعضاء المجلس التشريعي في كوبييك نفس مؤهلات أعضاء مجلس الشيوخ في كوبييك.

74. الاستقالة ونزع الأهلية، إلخ

يصبح مقعد عضو المجلس التشريعي لكوبييك شاغراً في نفس الحالات، بعد إجراء التعديلات اللازمة، التي يصبح فيها مقعد عضو مجلس الشيوخ شاغراً.

75. حالات الشغور

عندما تحدث حالة شغور في المجلس التشريعي لكوبييك لسبب الاستقالة أو الوفاة، أو لأي سبب آخر، فإن نائب الحاكم، باسم الملكة، وبقرار ممهور بالخاتم الأعظم لكوبييك، يُعيّن شخصاً مؤهلاً ومناسباً لملء الشاغر.

76. المسائل المتعلقة بالشغور، إلخ

إذا ظهرت أية مسائل تتعلق بمؤهلات عضو مجلس تشريعي في كوبييك، أو شغور في المجلس التشريعي لكوبييك، يتم سماعها والبتّ فيها من قبل المجلس التشريعي.

77. رئيس المجلس التشريعي

يمكن لنائب الحاكم من وقت لآخر، وبقرار ممهور بالخاتم الأعظم لكوبييك، تعيين عضو في المجلس التشريعي لكوبييك رئيساً للمجلس، ويمكنه عزله وتعيين آخر بدلاً منه.

78. نصاب المجلس التشريعي

إلى أن يقرر المجلس التشريعي لكوبييك خلاف ذلك، فإن حضور ما لا يقل عن 10 من أعضاء المجلس التشريعي، بمن فيهم رئيسه، يكون ضرورياً لعقد اجتماع وممارسة صلاحياته.

79. التصويت في المجلس التشريعي

يتم اتخاذ القرارات في المسائل التي تطرح في المجلس التشريعي بأغلبية الأصوات، ويكون لرئيس المجلس صوت في جميع الحالات، وعندما تتساوى الأصوات يعد القرار سلبياً.

80. بنية الجمعية التشريعية لكويبيك

تتكون الجمعية التشريعية لكويبيك من 65 عضواً يتم انتخابهم لتمثيل 65 دائرة أو قسم انتخابي في كندا السفلى المشار إليها في هذا الدستور، ويخضع ذلك للتعديل من قبل الهيئة التشريعية لكويبيك، شريطة ألا يكون قانونياً تقديم أي مشروع قانون لنائب حاكم كويبيك للموافقة عليه لتعديل حدود أي من الأقسام أو الدوائر الانتخابية المذكورة في الجدول الثاني من هذا الدستور، وألا يتم تمرير القراءتين الثانية والثالثة لمشروع القانون ذاك في الجمعية التشريعية بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يمثلون الدوائر والأقسام الانتخابية تلك، فإن الموافقة لا تُمنح على مشروع القانون ما لم يتم تقديم خطاب من قبل الجمعية التشريعية إلى نائب الحاكم يذكر فيه أن مشروع القانون تم تمريره.

ج. أونتاريو وكويبيك

81. ملغاة.

82. دعوة الجمعيات التشريعية

يوجه نائب حاكم أونتاريو وكويبيك بين وقت وآخر باسم الملكة دعوة ماهرة بالخاتم الأعظم للإقليم لانعقاد الجمعية التشريعية للإقليم.

83. القيود المفروضة على انتخاب أصحاب المناصب

إلى أن تقرر الهيئة التشريعية لأونتاريو وكويبيك خلاف ذلك، فإن الشخص الذي يقبل بإشغال أي منصب أو مهمة أو وظيفة، دائمة أو مؤقتة، في أونتاريو أو كويبيك بترشيح من نائب الحاكم وبراءت أو أجر أو تعويض أو ربح أو مبلغ سنوي من أي نوع يتقاضاه من الإقليم، لا يحق له أن يكون عضواً في الجمعية التشريعية في ذلك الإقليم، ولا يحق له الجلوس والتصويت فيها؛ لكن لا شيء في هذه الفقرة يمنع شخصاً من أن يكون عضواً في المجلس التنفيذي في ذات الإقليم، أو إشغال أي من المناصب الآتية: النائب العام، الأمين العام وأمين سجل الإقليم، خازن الإقليم، مفوض أراضي التاج، مفوض الزراعة والأشغال العامة، والمحامي العام، أو ينزع أهليته للجلوس أو التصويت في المجلس الذي انتخب فيه شريطة أن يتم انتخابه وهو يشغل ذلك المنصب.

84. استمرار قوانين الانتخاب الحالية

إلى أن تقرر الهيئات التشريعية في أونتاريو وكويبيك خلاف ذلك، فإن جميع القوانين النافذة في الاتحاد في الإقليمين على التوالي، وفيما يتعلق بالمسائل الآتية، أو أي منها: مؤهلات ونزع الأهلية عن الأشخاص الذين يُنتخبون أو يجلسون أو يصوتون كأعضاء في الهيئة التشريعية في كندا، مؤهلات ونزع الأهلية عن الناخبين، القسّم الذي يؤديه الناخبون، المسؤولون الانتخابيون، صلاحياتهم وواجباتهم، إجراءات الانتخابات، الفترات التي يمكن أن تستغرقها الانتخابات، محاكمة الانتخابات الإشكالية والإجراءات المتعلقة بها، وشغور مقاعد الأعضاء وإصدار وتنفيذ القوانين الجديدة في حالة المقاعد الشاغرة باستثناء الحل، تُطبق على انتخابات الأعضاء الذين يخدمون في الجمعيات التشريعية في أونتاريو وكويبيك.

وإلى أن تقرر الهيئة التشريعية في أونتاريو خلاف ذلك، وفي أي انتخابات لعضو في الجمعية التشريعية في أونتاريو لمقاطعة ألغوما، إضافة إلى الأشخاص المؤهلين للتصويت بحكم القانون في إقليم كندا، فإن كل دُكر بريطاني يبلغ من العمر 21 عاماً أو أكثر، ويملك منزلاً، يحق له التصويت.

85. فترات الجمعيات التشريعية

تستمر كل جمعية تشريعية في أونتاريو وكل جمعية تشريعية في كويبيك مدة 4 سنوات من يوم إعادة القرارات باختيار أعضائها (ما لم يجر حل الجمعية التشريعية في أونتاريو أو الجمعية التشريعية في كويبيك من قبل نائب حاكم الإقليم قبل ذلك)، وليس لمدة أطول.

[لقد تم تغيير الحد الأقصى لفترة الجمعية التشريعية في كوبييك لتصيح 5 سنوات. انظر قانون الجمعية الوطنية، 23.1-R.S.Q.c.A. انظر أيضاً الفقرة 4 من الدستور، 1982، التي تنص على أن المدة القصوى للجمعية التشريعية هي 5 سنوات لكنها تخولها أيضاً بالاستمرار في ظروف خاصة. (تمت إضافة هذه الفقرة بموجب حاشية من توحيد القوانين الدستورية 1867 إلى 1982، وزارة العدل الكندية، 2013)].

86. الجلسات السنوية للهيئة التشريعية

يكون هناك جلسة للهيئة التشريعية لأونتاريو والهيئة التشريعية لكوبييك مرة واحدة على الأقل كل سنة، وبحيث لا يمر 12 شهراً بين آخر جلسة للهيئة التشريعية في كل إقليم في دور تشريعي والجلسة الأولى في الدور التشريعي التالي.

87. رئيس الهيئة التشريعية والنصاب، إلخ

تُطبَّق الأحكام الآتية من هذه المادة فيما يتعلق بمجلس العموم الكندي على الجمعيات التشريعية في أونتاريو وكوبييك، أي الأحكام المتعلقة بانتخاب رئيس الهيئة التشريعية أصلاً وعند شغور المنصب، وواجبات الرئيس وغياب الرئيس والنصاب ونمط التصويت، كما لو أنه تم سنّ تلك الأحكام هنا وجُعِلت منطبقة على كل من الهيئتين التشريعتين.

د. نونفا سكوشا ونيوبرونزويك

88. بنية الهيئات التشريعية في نونفا سكوشا ونيوبرونزويك

تخضع بنية الهيئة التشريعية في كل من إقليم نونفا سكوشا ونيوبرونزويك لأحكام هذا القانون، وتستمر على حالها في الاتحاد إلى أن يتم تعديلها بموجب سلطة هذا القانون.

هـ. أونتاريو، كوبييك، وونفا سكوشا

89. ملغاة.

و. الأقاليم الأربعة

90. تطبيق الأحكام المتعلقة بالتصويت على المسائل المالية في الهيئات التشريعية، إلخ

الأحكام الآتية من هذا القانون المتعلقة بالبرلمان الكندي، أي الأحكام المتعلقة بمشاريع قوانين الاستملاك والضرائب، اقتراح التصويت على المسائل المالية، الموافقة على مشاريع القوانين، رفض القوانين، ومعرفة رأي الملكة في مشاريع القوانين المتحفظ عليها، تنطبق على الهيئات التشريعية في مختلف الأقاليم كما لو أن هذه الأحكام سنّت هنا وطُبِّقَت على الأقاليم المعنية وهيئاتها التشريعية، مع استبدال نائب حاكم الإقليم بالحاكم العام، الحاكم العام بالملكة ووزير في الحكومة، عام واحد بعامين، والإقليم بكندا.

سادساً: توزيع السلطات التشريعية

الجزء الأول: سلطة البرلمان

91. السلطة التشريعية للبرلمان الكندي

يحق للملكة قانوناً، بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ ومجلس العموم، سن القوانين من أجل السلام والنظام والحكم الجيد في كندا، فيما يتعلق بجميع المسائل غير الواقعة في فئات المواضيع التي يضعها هذا القانون تحت سلطة الهيئات التشريعية للأقاليم؛ ومن أجل المزيد من اليقين، لكن دون تقييد عمومية أحكام هذه الفقرة، يُعلن هنا (وخلافاً لكل ما يناقض ذلك في هذا القانون) بأن السلطة التشريعية للبرلمان الكندي تشمل جميع المسائل الواقعة في فئات المواضيع الواردة أدناه:

1. ملغاة.

2.

1أ. الدين العام والملكية.

3. تنظيم التجارة

2أ. التأمين ضد البطالة.

4. تحصيل الأموال بموجب أي نظام أو نمط للضرائب.

5. اقتراض المال واحتسابه من الدين العام.

6. الخدمات البريدية.

7. التعداد والإحصاء.

8. الميليشيات والجيش والخدمة البحرية والدفاع.

9. تحديد وتقديم الرواتب والتعويضات لموظفي الخدمة المدنية وغيرهم من الموظفين الحكوميين في كندا.

10. المنارات والعوامات والفنارات وجزيرة سيبل.

11. الملاحة والشحن البحري.

12. الحجر الصحي وتأسيس المستشفيات البحرية والمحافظة عليها.

13. شاطئ البحر والمسالك الداخلية.

14. العبّارات بين أحد الأقاليم وأي مناطق بريطانية أو أجنبية أو بين إقليمين.

15. العملة وسكها.

16. المصارف ودمج المصارف وإصدار العملة الورقية.

17. مصارف التوفير.

18. الأوزان والمقاييس.

19. الصكوك وسندات الأمانة.

20. الفائدة.

21. العروض والمناقصات القانونية.

22. الإفلاس والتصفية.

23. براءات الاختراعات والاكتشافات.

24. حقوق المؤلف.

25. الهنود والأراضي المحمية للهنود.

26. تجنيس الأجانب.

27. الزواج والطلاق.

28. القانون الجنائي، باستثناء بنية المحاكم ذات الولاية القضائية الجنائية، لكن بما في ذلك الإجراءات في

المسائل الجنائية.

29. تأسيس الإصلاحات وإدارتها والمحافظة عليها.

30. فئات المواضيع المستثناة صراحة من تعداد فئات المواضيع الواردة في هذا القانون والمخصصة حصرياً

للهيئات التشريعية للأقاليم.

أية مسألة تأتي في إطار أي من فئات المواضيع الواردة في هذه الفقرة لا تُعدُّ متضمنة في فئة المسائل، ذات الطبيعة المحلية أو الخاصة الواردة في تعداد فئات المواضيع في هذا القانون المخصص حصرياً للهيئات التشريعية للأقاليم.

الجزء الثاني: الصلاحيات الحصرية للهيئات التشريعية للأقاليم

92. المواضيع الواقعة حصرياً ضمن السلطات التشريعية للأقاليم

يمكن للهيئة التشريعية في كل إقليم سنّ قوانين متعلقة بمسائل تقع ضمن فئات المواضيع الواردة أدناه:

1. ملغاة.
2. الضرائب المباشرة داخل الإقليم من أجل تحقيق إيرادات لأغراض إقليمية.
3. اقتراض المال بالضمانة المنفردة للإقليم.
4. تحديد المناصب الإقليمية وتعيين المسؤولين فيها ودفع رواتبهم.
5. إدارة وبيع الأراضي العامة التي يملكها الإقليم والأخشاب الموجودة فيه.
6. تأسيس سجون إصلاحية عامة في المقاطعة ومن أجلها وإدارتها والمحافظة عليها.
7. تأسيس وإدارة المستشفيات والمصحات والجمعيات الخيرية والمؤسسات المالية الخيرية في المقاطعة وفي الإقليم، ومن أجله، والمستشفيات البحرية الأخرى.
8. المؤسسات البلدية في الإقليم.
9. المحلات التجارية والحانات والمشارب ومحلات البيع بالمزاد، وغير ذلك من التراخيص الهادفة إلى جمع الإيرادات لأغراض إقليمية ومحلية وبلدية.
10. الأشغال والتعهدات المحلية التي تختلف عن المسائل الواقعة في الفئات الآتية:
 - أ. خطوط السفن البخارية وغيرها من السفن، السكك الحديدية، القنوات المائية، البرق، وغيرها من الأشغال والتعهدات التي تربط الإقليم بأي إقليم أو أقاليم أخرى، أو تمتد إلى ما وراء حدود الإقليم؛
 - ب. خطوط السفن البخارية بين الإقليم وأية أراض بريطانية أو أجنبية؛
 - ج. الأشغال التي، ورغم وقوعها بشكل كامل داخل الإقليم، إلا أنها، سواء قبل أو بعد تنفيذها، يعلنها البرلمان الكندي ذات مصلحة عامة لكندا أو لمصلحة إقليمين أو أكثر.
11. ضم الشركات ذات الطبيعة الإقليمية.
12. ترسيم الزواج في الإقليم.
13. الملكية والحقوق المدنية في الإقليم.
14. إقامة العدل في الإقليم، بما في ذلك تكوين وتنظيم المحاكم الإقليمية والمحافظة عليها، سواء منها ذات الولاية القضائية الجنائية أو المدنية، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالمسائل المدنية في تلك المحاكم.
15. فرض العقوبات بالغرامة، أو العقوبة أو السجن بإنفاذ أي قانون إقليمي يتعلق بأية مسألة تقع ضمن فئات المواضيع الواردة في هذه الفقرة.
16. بشكل عام جميع المسائل ذات الطبيعة المحلية أو الخاصة بالإقليم.

الجزء الثالث: الموارد الطبيعية غير المتجددة والموارد الحراجية والطاقة الكهربائية

92- أ.

1. القوانين المتعلقة بالموارد الطبيعية غير المتجددة والموارد الحراجية والطاقة الكهربائية في كل إقليم، يمكن للهيئة التشريعية بشكل حصري أن تسنّ قوانين تتعلق بما يلي:
 - أ. استكشاف الموارد الطبيعية غير المتجددة في الإقليم؛
 - ب. تطوير وإدارة الموارد الطبيعية غير المتجددة والموارد الحراجية وإدارتها والمحافظة عليها، بما في ذلك القوانين المتعلقة بمعدلات إنتاجها الأساسية؛
 - ج. تطوير المواقع والمنشآت في الإقليم لتوليد وإنتاج الطاقة الكهربائية وإدارتها والمحافظة عليها.

2. تصدير الموارد من الأقاليم

- في كل إقليم، يمكن للهيئة التشريعية أن تسنّ قوانين تتعلق بتصدير الإنتاج الأساسي من الموارد الطبيعية غير المتجددة والموارد الحراجية إلى جزء آخر من كندا وإنتاج الطاقة الكهربائية في منشآت في الإقليم، إلا أن مثل تلك القوانين لا يمكن أن تنصّ على التمييز في الأسعار أو في المؤن المصدّرة إلى جزء آخر من كندا.

3. السلطة البرلمانية

لا شيء في الفقرة الفرعية 2 ينتقص من سلطة البرلمان على سن القوانين المتعلقة بالمسائل المشار إليها في تلك الفقرة الفرعية، وفي حال تعارض قانون سنّه البرلمان مع قانون سنّه الإقليم، تكون الغلبة للقانون البرلماني إلى الحد الذي يتعلّق بالتعارض.

4. فرض الضرائب على الموارد

في كل إقليم، يمكن للهيئة التشريعية أن تسنّ قوانين تتعلق بتحصيل الأموال بأي طريقة أو نمط من الضرائب فيما يتعلّق بما يلي:

- أ. الموارد الطبيعية غير المتجددة والموارد الحراجية في الإقليم والإنتاج الرئيسي منها، و
- ب. المواقع والمنشآت الواقعة في الإقليم والمخصّصة لتوليد الطاقة الكهربائية وإنتاجها،

سواء تم تصدير مثل ذلك الإنتاج كلياً أو جزئياً من الإقليم، لكن مثل تلك القوانين لا يمكن أن تفرض ضرائب أو تنص على تمييز بين الإنتاج المصدر إلى جزء آخر من كندا والإنتاج غير المصدر من الإقليم.

5. الإنتاج الأساسي

يُقصد بتعبير "الإنتاج الأساسي" المعنى المحدد له في الجدول السادس.

6. الصلاحيات أو الحقوق القائمة

لا شيء في الفقرات الفرعية 1 إلى 5 ينتقص من الصلاحيات أو الحقوق التي كانت هيئة تشريعية أو حكومة في الإقليم تتمتع بها قبل نفاذ هذه الفقرة مباشرة.

الجزء الرابع: التعليم

93. التشريعات المتعلقة بالتعليم

يمكن للهيئة التشريعية في كل إقليم أن تسنّ بشكل حصري قوانين تتعلق بالتعليم طبقاً للأحكام الآتية:

1. لا شيء في أي قانون يؤثر بشكل منحاز على أي حق أو امتياز يتعلّق بالمدارس الدينية التي أسستها أي فئة من الأشخاص بموجب القانون في الإقليم وفي الاتحاد؛
2. جميع الصلاحيات والامتيازات والواجبات الممنوحة بالقانون في الاتحاد والمفروضة في كندا العليا على المدارس المنفصلة وأمناء مدارس رعايا الملكة من الروم الكاثوليك، يتم تطبيقها هي نفسها على مدارس الأقليات من رعايا الملكة من البروتستانت والروم الكاثوليك في كوبييك.
3. عندما يوجد في الإقليم نظام للمدارس المنفصلة أو مدارس الأقليات بموجب القانون في الاتحاد، أو أسست لاحقاً بأمر من الهيئة التشريعية في الإقليم، يكون الاستئناف لدى الحاكم العام في مجلسه ضد أي قانون أو قرار لأي سلطة إقليمية يؤثر بأي حق أو امتياز للأقلية البروتستانتية أو الكاثوليكية بين رعايا الملكة فيما يتعلّق بالتعليم.
4. في حال بدا للحاكم العام ومجلسه، من وقت إلى آخر، أن ثمة قانوناً ضرورياً لتنفيذ أحكام هذه الفقرة لكنه لم يسنّ، أو في حال عدم تنفيذ أي قرار يصدره الحاكم العام ومجلسه بشأن أي استئناف بموجب أحكام هذه الفقرة ولم ينفذ من قبل السلطة الإقليمية، فإن البرلمان الكندي، في تلك الحالة وفي كل حالة مماثلة، وحسب الظروف التي تتطلبها ظروف كل حالة، يصدر قوانين علاجية من أجل تنفيذ أحكام هذه الفقرة وأي قرار يصدره الحاكم العام ومجلسه بموجب أحكام هذه الفقرة.

93 - أ. كويبيك

الفقرتان الفرعيتان 1 إلى 4 من الفقرة 93 لا تنطبقان على كويبيك.

الجزء الخامس: وحدة القوانين في أونتاريو ونوفا سكوشا ونيوبرونزويك

94. التشريع لوحدة القوانين في الأقاليم الثلاثة

خلافاً لأي شيء في هذا القانون، فإنه يمكن للبرلمان الكندي أن يسنّ أحكاماً بتوحيد جميع القوانين أو أية قوانين تتعلق بالملكية والحقوق المدنية في أونتاريو ونوفا سكوشا ونيوبرونزويك وإجراءات جميع المحاكم أو أية محاكم في تلك الأقاليم الثلاثة، ومنذ وما بعد إصدار قوانين في ذلك الصدد، فإن سلطة البرلمان الكندي في سنّ القوانين المتعلقة بأي مسألة واردة في أي من تلك القوانين، وخلافاً لأي شيء في هذا القانون، تكون غير محدودة؛ إلا أن أي قانون يصدره البرلمان الكندي ينص على مثل تلك الوحدة، لا يدخل حيز النفاذ في أي إقليم إلى أن يتم تبنيّه وسنّه كقانون من قبل الهيئة التشريعية في ذلك الإقليم.

الجزء السادس: معاشات الشيخوخة

94 - أ. التشريعات المتعلقة بمعاشات الشيخوخة والتعويضات المكتملة

يمكن للبرلمان الكندي سنّ قوانين تتعلق بمعاشات الشيخوخة والتعويضات المكتملة، بما في ذلك تعويضات الإعاقة والنجاة من الأعمال الخطرة بصرف النظر عن السن، لكن لا يؤثر أي من هذه القوانين على عمل أي قانون قائم أو مستقبلي لأي هيئة تشريعية إقليمية فيما يتعلق بأي من هذه المسائل.

الجزء السابع: الزراعة والهجرة

95. الصلاحيات التشريعية المتوازية فيما يتعلق بالزراعة، إلخ

في كل إقليم، يمكن للهيئة التشريعية أن تسنّ قوانين تتعلق بالزراعة في الإقليم، وبالهجرة إلى الإقليم؛ ويُعلن هنا أن البرلمان الكندي يمكن، من وقت لآخر، أن يسنّ قوانين تتعلق بالزراعة في جميع الأقاليم أو في أي إقليم، وفيما يتعلق بالهجرة إلى جميع الأقاليم أو إلى أي إقليم، ويكون أي قانون تصدره الهيئة التشريعية للإقليم يتعلق بالزراعة أو الهجرة نافذاً في الإقليم ولمصلحته، طالما لا يتعارض مع أي قانون يسنّه البرلمان الكندي.

سابعاً: القضاء

96. تعيين القضاة

يعيّن الحاكم العام قضاة المحاكم العليا والمحاكم في الولايات والمقاطعات في كل إقليم، باستثناء محاكم التحقق في نوفا سكوشا ونيوبرونزويك.

97. اختيار القضاة في أونتاريو، إلخ

إلى أن يتم توحيد القوانين المتعلقة بالملكية والحقوق المدنية في أونتاريو ونوفا سكوشا ونيوبرونزويك وتوحيد إجراءات المحاكم في تلك الأقاليم، فإن قضاة محاكم تلك الأقاليم، المعيّنين من قبل الحاكم العام، يتم اختيارهم من نقابات المحامين في تلك الأقاليم.

98. اختيار القضاة في كويبيك

يتم اختيار قضاة محاكم كويبيك من نقابة محامي الإقليم.

99.

1. فترة خدمة القضاة

بموجب الفقرة الفرعية 2 من هذه الفقرة، يشغل قضاة المحاكم العليا مناصبهم ما دام سلوكهم جيداً، لكن يمكن عزلهم من قبل الحاكم العام بموجب اقتراح من مجلس الشيوخ أو مجلس العموم.

2. نهاية الخدمة في سن 75 عاماً

يتوقف القاضي في المحكمة العليا، سواء كان معيناً قبل أو بعد دخول هذه الفقرة حيز النفاذ، عن شغل منصبه عند بلوغه الخامسة والسبعين من العمر، أو عند دخول هذه الفقرة حيز النفاذ إذا كان قد بلغ عندها ذلك العمر.

100. رواتب، إلخ، القضاة

يحدد البرلمان الكندي الرواتب والتعويضات والمعاشات التقاعدية لقضاة المحاكم العليا ومحاكم الولايات والمقاطعات (باستثناء محاكم التحقّق في نونافا وسكوشا ونيوبرونزويك)، والمحاكم الأميرالية في الحالات التي يُدفع فيها لأولئك القضاة في الوقت الراهن راتب.

101. محكمة الاستئناف العام، إلخ

يمكن للبرلمان الكندي، بخلاف أي شيء في هذا القانون، من وقت لآخر، أن ينصّ على تأسيس وتنظيم محكمة استئناف عامة لكندا وتنظيمها والمحافظة عليها وتأسيس أية محاكم إضافية، من أجل تطبيق أفضل للقوانين الكندية.

ثامناً: الإيرادات والديون والأصول والضرائب

102. إنشاء صندوق إيرادات موحد

جميع الرسوم والإيرادات التي كان للهيئات التشريعية في كندا ونونافا وسكوشا ونيوبرونزويك حق تحصيلها، وبات للاتحاد حق تحصيلها بعد تشكيله، باستثناء النسب التي يحق للهيئات التشريعية للأقاليم الاحتفاظ بها، بموجب أحكام هذا القانون، أو التي تحصيلها طبقاً للصلاحيات الخاصة الممنوحة لها في هذا القانون، تشكّل صندوقاً موحداً للإيرادات يُخصّص للخدمات العامة في كندا بالطريقة التي ينصّ عليها القانون وتخضع للرسوم التي ينصّ عليها هذا القانون أيضاً.

103. نفقات التحصيل، إلخ

يُفرض على صندوق الإيرادات الموحد في كندا دفع كافة الرسوم والتكاليف والنفقات المترتبة على تحصيله وإدارته وتلقي أمواله، وتشكّل تلك أول نفقة تترتب عليه، وتتم مراجعتها وتدقيقها بالطريقة التي يأمر بها الحاكم العام في مجلسه إلى أن يقرر البرلمان خلاف ذلك.

104. الفائدة على الديون العامة للأقاليم

تشكّل الفائدة السنوية على الديون العامة في مختلف أقاليم كندا، ونونافا وسكوشا ونيوبرونزويك في الاتحاد الكلفة الثانية التي يدفعها صندوق الإيرادات الموحد في كندا.

105. راتب الحاكم العام

ما لم يتم تعديله من قبل البرلمان الكندي، فإن راتب الحاكم العام يكون 10,000 جنيه إسترليني بعملة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا، تُدفع من صندوق الإيرادات الموحد في كندا، وتكون تلك الكلفة الثالثة التي يدفعها الصندوق.

106. الاعتمادات من وقت لآخر

إضافة إلى المدفوعات المختلفة الواردة في هذا القانون والمترتبة على صندوق الإيرادات الموحد في كندا، فإن البرلمان الكندي يخصص اعتمادات مماثلة للخدمات العامة.

107. تحويل الأسهم والسندات، إلخ

تكون جميع الأسهم والسندات والأموال النقدية والأرصدة المصرفية والأوراق المالية العائدة لكل مقاطعة في زمن الاتحاد، باستثناء تلك التي يذكرها هذا القانون، ملكاً لكندا، وتُفْتَع من مبالغ ديون الأقاليم لدى الاتحاد.

108. نقل الملكية في الجدول

تكون الأشغال العامة والممتلكات في كل إقليم، والوارد ذكرها في الجدول الثالث من هذا القانون، ملكاً لكندا.

109. الممتلكات في الأراضي والمناجم، إلخ

جميع الأراضي والمناجم والمعادن والعائدات في جميع أقاليم كندا، ونوفا سكوشا ونيوبرونزويك لدى تشكّل الاتحاد، وجميع المبالغ المترتبة على مثل تلك الأراضي أو المناجم أو المعادن أو الأرباح تعود لأقاليم أونتاريو وكويبك ونوفا سكوشا ونيوبرونزويك حسب الإقليم الذي تنشأ فيه، وبموجب أي أمانات قائمة في ذلك الصدد، ولأي مصلحة غير مصلحة الإقليم في هذه الأموال.

110. الأصول المتعلقة بديون الأقاليم

جميع الأصول المرتبطة بمثل تلك الحصص من الدين العام لكل إقليم والمترتبة على الإقليم يتحملها الإقليم.

111. كندا مسؤولة عن الديون الإقليمية

تكون كندا مسؤولة عن ديون ومطالب كل إقليم موجود في الاتحاد.

112. ديون أونتاريو وكويبك

يكون إقليم أونتاريو وكويبك مسؤولين مسؤولية مشتركة أمام كندا عن مبلغ الدين (إذا وُجِد) الذي يتجاوز، عند قيام الاتحاد، 62,500,000 دولار، وتُفَرَض عليه فائدة مقدارها 5% سنوياً.

113. أصول أونتاريو وكويبك

الأصول الواردة في الجدول الرابع من هذا القانون والتي تعود عند الاتحاد إلى مقاطعة كندا، تكون ملكاً مشتركاً لأونتاريو وكويبك.

114. دين نوفا سكوشا

تكون نوفا سكوشا مسؤولة أمام كندا عن مبلغ الدين (إذا وُجِد) الذي يتجاوز، عند قيام الاتحاد، 8 ملايين دولار، وتُفَرَض عليه فائدة مقدارها 5% سنوياً.

115. دين نيوبرونزويك

تكون نيوبرونزويك مسؤولة عن مبلغ الدين العام أمام كندا (إذا وُجِد) الذي يتجاوز، عند قيام الاتحاد، 7 ملايين دولار، وتُفَرَض عليه فائدة مقدارها 5% سنوياً.

116. دفع الفائدة لنوفا سكوشا ونيوبرونزويك

في حال لم تبلغ الديون العامة لنوفا سكوشا ونيوبرونزويك لدى الاتحاد مبلغ 8 ملايين و 7 ملايين دولار على التوالي، فإنهما يتلفيان على التوالي وبدفعات نصف سنوية مُقدِّماً من حكومة كندا فائدة تبلغ 5% سنوياً على الفرق بين المبالغ الفعلية لديونهما والمبالغ المحددة.

117. الملكية العامة للأقاليم

تحتفظ جميع الأقاليم بممتلكاتها العامة التي لم يتم التصرف بها بموجب أحكام هذا القانون، مع خضوعها لحق كندا بالاستيلاء على أية أراضٍ أو ممتلكات عامة مطلوبة لتحسين دفاعات البلاد.

118. ملغاة.

119. منحة إضافية لنيوبرونزويك

يتلقى إقليم نيوبرونزويك دفعات نصف سنوية مُقدّماً من كندا ولفترة 10 سنوات من دخولها الاتحاد بمبلغ إضافي يساوي 63,000 دولار سنوياً؛ لكن طالما ظل الدين العام لذلك الإقليم تحت 7 ملايين دولار، يتم اقتطاع مبلغ يساوي الفائدة بمعدل 5% سنوياً على ذلك العجز من المنحة البالغة 63,000 دولار.

120. شكل الدفعات

تتم جميع الدفعات التي ينص عليها هذا القانون، أو المخصصة لدفع المطالب المترتبة بموجب أي قانون في مقاطعات كندا ونوفا سكوشا ونيوبرونزويك على التوالي، تتحملها كندا، إلى أن يُصدر البرلمان الكندي توجيهات مغايرة، وبالشكل والطريقة التي يحددها الحاكم العام في مجلسه من وقت لآخر.

121. الصناعات الكندية، إلخ

جميع المواد التي تنمو أو تُنتج أو تُصنّع في أي من الأقاليم، منذ انضمامها إلى الاتحاد وما بعد، تدخل دون أية رسوم إلى كل من الأقاليم الأخرى.

122. استمرار قوانين الضرائب والرسوم الجمركية

تستمر قوانين الضرائب والرسوم الجمركية في كل إقليم، بموجب أحكام هذا القانون، بالنفاذ إلى أن يتم تعديلها من قبل البرلمان الكندي.

123. التصدير والاستيراد بين إقليمين

في الحالات التي تُفرض فيها رسوم جمركية في الاتحاد على أية سلع أو أدوات أو بضائع في أي إقليمين، يمكن استيراد تلك السلع والأدوات والبضائع، اعتباراً من الدخول في الاتحاد وما بعد، من أحد الأقاليم إلى إقليم آخر بموجب إثبات دفع الرسوم الجمركية المفروضة عليها في الإقليم الذي صدرها، ودفع المبلغ الإضافي (إذا وُجد) للرسوم الجمركية المفروضة عليها في الإقليم المستورد.

124. الرسوم على الأخشاب في نيوبرونزويك

لا شيء في هذا القانون يؤثر في حق نيوبرونزويك بفرض رسوم على الأخشاب، وهي الواردة في الفصل 15 من الباب الثالث من القوانين الأساسية المعدلة لنيوبرونزويك، أو في أي قانون يعدّل ذلك القانون أو بعد دخولها الاتحاد، ولا يزيد مبلغ تلك الرسوم، لكن الأخشاب المنتجة في أي من الأقاليم الأخرى عدا نيوبرونزويك لا تخضع لمثل تلك الرسوم.

125. إعفاء الأراضي العامة، إلخ

لا تُفرض أية ضرائب على أية أراضٍ أو ممتلكات تملكها كندا أو أي إقليم.

126. صندوق الإيرادات الإقليمي الموحد

جميع حصص الرسوم والإيرادات التي كان للهيئات التشريعية لكندا ونوفا سكوشا ونيوبرونزويك قبل الاتحاد حق تخصيصها، والتي يحتفظ بها هذا القانون للحكومات والهيئات التشريعية في الأقاليم، وجميع الرسوم والإيرادات التي تُحصّلها طبقاً للصلاحيات الخاصة الممنوحة لها في هذا القانون، تشكّل في كل إقليم صندوق إيرادات موحد يُخصّص للخدمات العامة في الإقليم.

تاسعاً: أحكام متفرقة الجزء الأول: أحكام عامة

127. ملغاة.

128. يمين الولاء، إلخ

يُقسَم كل عضو في مجلس الشيوخ أو مجلس العموم الكندي قبل شغل مقعده في أي من هذين المجلسين أمام الحاكم العام أو أمام شخص مفوض من قبله، وكل عضو في المجلس التشريعي أو الجمعية التشريعية لأي إقليم قبل شغله مقعده في المجلس أو الجمعية أمام نائب حاكم الإقليم أو الشخص المفوض من قبله، يمين الولاء الوارد في الجدول الخامس من هذا القانون؛ كما يُقسَم كل عضو في مجلس الشيوخ الكندي وكل عضو في المجلس التشريعي لكويبيك أيضاً، قبل شغل مقعده، أمام الحاكم العام، أو الشخص المفوض من قبله، إعلان التأهل الوارد في نفس الجدول.

129. استمرار القوانين والمحاكم القائمة والمسؤولين الموجودين، إلخ

باستثناء ما ينص عليه هذا القانون خلافاً لذلك، فإن جميع القوانين النافذة في كندا ونوفا سكوشا ونيوبرونزويك بعد دخولها الاتحاد، وجميع المحاكم ذات الولاية القضائية الجنائية والمدنية، وجميع التفويضات والصلاحيات والسلطات، وجميع المسؤولين القضائيين والإداريين الوزاريين، الموجودين لدى قيام الاتحاد، تستمر ويستمرّون في أونتاريو وكويبيك ونوفا سكوشا ونيوبرونزويك على التوالي، كما لو أن الاتحاد لم يتم؛ مع خضوعهم وخضوعها رغم ذلك (باستثناء الحالات التي تُسَنُّ أو توجد بموجب أحكام قوانين برلمان بريطانيا العظمى أو برلمان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا)، لإمكانية الإبطال أو الإلغاء أو التعديل من قبل البرلمان الكندي، أو من قبل الهيئة التشريعية للإقليم المعني، بموجب أحكام هذا القانون.

130. نقل المسؤولين إلى كندا

إلى أن يقرر البرلمان الكندي خلاف ذلك، يستمر جميع مسؤولي الأقاليم المختلفة المكلفين بواجبات يقومون بها فيما يتعلق بمسائل غير تلك الواقعة في فئات المواضيع التي يجعلها هذا القانون ضمن الصلاحية الحصرية للهيئات التشريعية للأقاليم، يستمرّون كمسؤولين في كندا، ويستمرّون بأداء واجباتهم في مناصبهم ويتحمّلون نفس المطالبات والمسؤوليات والعقوبات كما لو أن الاتحاد لم يتم.

131. تعيين مسؤولين جدد

إلى أن يقرر البرلمان الكندي خلاف ذلك، فإن الحاكم العام في مجلسه يمكن، من وقت إلى آخر، أن يُعيّن مسؤولين يعتبرهم الحاكم العام في مجلسه ضروريين أو مناسبين للإنفاذ الفعال لهذا القانون.

132. الالتزام بالمعاهدات

يتمتع البرلمان الكندي والحكومة الكندية بجميع الصلاحيات الضرورية أو المناسبة للوفاء بالتزامات كندا أو أي إقليم فيها، كجزء من الإمبراطورية البريطانية، نحو البلدان الأجنبية، بموجب معاهدات تعقد بين الإمبراطورية وبين مثل تلك البلدان الأجنبية.

133. استعمال اللغتين الإنجليزية والفرنسية

يمكن استعمال اللغة الإنجليزية أو الفرنسية من قبل أي شخص في نقاشات مجلسي البرلمان الكندي وفي الهيئات التشريعية في كويبيك؛ وتستعمل كلتا اللغتين في سجلات ومذكرات تلك المجالس؛ ويمكن استعمال أي من اللغتين من قبل أي شخص في أية محاكمة أو إجراء في أي محكمة كندية مؤسّسة بموجب أحكام هذا القانون، وفي أي من محاكم كويبيك وفي جميع تلك المحاكم.

تُطبَع قوانين البرلمان الكندي والهيئة التشريعية لكويبيك وتُنشر بهاتين اللغتين.

الجزء الثاني: أونتاريو وكويبيك

134. تعيين المسؤولين التنفيذيين لأونتاريو وكويبيك

إلى أن تقرر الهيئات التشريعية في أونتاريو أو كويبيك خلاف ذلك، فإن أيًا من نائب الحاكم العام في أونتاريو وكويبيك يمكن أن يعين، بقرار مهور بالخاتم الأعظم للإقليم، المسؤولين الواردين أدناه: النائب العام، الأمين العام، أمين سجل الإقليم، خازن الإقليم، مفوض أراضي التاج، ومفوض الزراعة والأشغال العامة، وفي حالة كويبيك المحامي العام، ويمكن، بأمر من نائب الحاكم في مجلسه، من وقت لآخر، أن يحدد واجبات أولئك المسؤولين وواجبات المسؤولين والموظفين لديهم؛ كما يمكن أن يعين مسؤولين آخرين وإضافيين خلال وجوده في منصبه، ويمكنه من وقت لآخر تحديد واجبات أولئك المسؤولين، وفي الدوائر المختلفة التي يرأسونها أو التي ينتمون إليها والمسؤولين والموظفين فيها.

135. صلاحيات وواجبات المسؤولين التنفيذيين

إلى أن تقرر الهيئة التشريعية في أونتاريو أو في كويبيك خلاف ذلك، فإن جميع الحقوق أو الصلاحيات أو الواجبات أو الوظائف أو المسؤوليات أو السلطات التي كانت منطية عند صدور هذا القانون أو مفروضة على النائب العام والمحامي العام والأمين العام وأمين سجل إقليم كندا، ووزير المالية ومفوض أراضي التاج ومفوض الأشغال العامة ووزير الزراعة والمسؤول المالي العام، بموجب أي قانون أو نظام أساسي في كندا العليا أو كندا السفلى أو كندا، ودون الإخلال بهذا القانون، تناط بـ أو تفرض على أي مسؤول يُعين من قبل نائب الحاكم العام للقيام بنفس الوظائف والصلاحيات والمسؤوليات والواجبات والحقوق؛ ويؤدي مفوض الزراعة والأشغال العامة واجبات ووظائف وزير الزراعة عند صدور هذا القانون الذي يفرضه قانون إقليم كندا، إضافة إلى الحقوق والصلاحيات والواجبات والوظائف والمسؤوليات المتعلقة بمفوض الأشغال العامة.

136. الخاتم الأعظم

إلى أن يتم تعديل ذلك من قبل نائب الحاكم في مجلسه، فإن الخاتم الأعظم لأونتاريو والخاتم الأعظم لكويبيك يكونان الخاتم ذاته، أو يكون له نفس تصميم الخاتم المستعمل في أقاليم كندا العليا وكندا السفلى، على التوالي، بوصفهما إقليم كندا قبل الدخول في الاتحاد.

137. صياغة القوانين المؤقتة

يُفهم من تعبير "منذ ذلك الحين وحتى نهاية الدور التشريعي التالي" أو كلمات بنفس المعنى، تستعمل في القانون المؤقت لإقليم كندا الذي لم ينته مفعوله قبل الدخول في الاتحاد، لأنها تمتد إلى، وتنطبق على الدور التشريعي التالي للبرلمان الكندي إذا كان موضوع القانون يقع ضمن صلاحياته، كما هي معرفة في هذا القانون، أو الجلسات التالية للهيئات التشريعية في أونتاريو وكويبيك، على التوالي، إذا كان موضوع القانون يقع ضمن صلاحيات هاتين الهيئتين التشريعتين، كما هما معرفتان في هذا القانون.

138. فيما يتعلق بالأخطاء في الأسماء

منذ تشكّل الاتحاد وما بعد، فإن استعمال كلمات مثل "كندا العليا" بدلاً من "أونتاريو" أو "كندا السفلى" بدلاً من "كويبيك"، في أي سند أو أمر أو عملية أو استئناف أو وثيقة أو مسألة، أو شيء، لا تلغي صلاحيتها.

139. فيما يتعلق بإصدار الإعلانات قبل الاتحاد، والتي تبدأ بعد تشكيل الاتحاد

أي إعلان مهور بالخاتم الأعظم لإقليم كندا صدر قبل تشكّل الاتحاد يبدأ سريان مفعوله بعد تشكّل الاتحاد، سواء كان يتعلق بذلك الإقليم أو بكندا العليا أو كندا السفلى، والمسائل والأشياء المختلفة الواردة في الإعلان، فإنه يستمر بالإنفاذ كما لو أن الاتحاد لم يشكّل.

140. فيما يتعلق بإصدار الإعلانات بعد الاتحاد

أي إعلان مصرّح به في أي قانون للهيئة التشريعية لإقليم كندا يصدر مهوراً بالخاتم الأعظم لإقليم كندا، سواء كان يتعلق بذلك الإقليم أو بكندا العليا أو كندا السفلى، ولم يصدر قبل تشكيل الاتحاد، يمكن إصداره من قبل نائب الحاكم العام في أونتاريو أو كويبيك، كما يتطلب موضوعه، مهوراً بالخاتم الأعظم لأي منهما؛ ومنذ صدور ذلك الإعلان وما بعد، فإن نفس المسائل والأشياء المعلنة يكون لها نفس القوة والنفوذ في أونتاريو أو كويبيك كما لو أن الاتحاد لم يشكّل.

141. الإصلاحية

تكون إصلاحية إقليم كندا، إلى أن يقرر البرلمان الكندي خلاف ذلك، إصلاحية أونتاريو وكويبيك، وتستمر كذلك.

142. التحكيم فيما يتعلق بالديون

يحال تقسيم وتعديل ديون وانتمانات ومطالبات وممتلكات وأصول كندا العليا وكندا السفلى إلى تحكيم ثلاثة محكمين، يُختار أحدهم من قبل حكومة أونتاريو وواحد من قبل حكومة كويبيك وواحد من قبل حكومة كندا؛ ولا يتم اختيار المحكمين حتى يجتمع برلمان كندا والهيئتان التشريعتان لأونتاريو وكويبيك؛ ولا يكون المحكم المختار من قبل حكومة كندا مقيماً في أونتاريو أو كويبيك.

143. تقسيم السجلات

يمكن للحاكم العام في مجلسه، من وقت لآخر، أن يأمر بتسليم السجلات، والدفاتر والوثائق التي يراها مناسبة في إقليم كندا إما لأونتاريو أو لكويبيك، وتكون منذ ذلك الحين ملكية ذلك الإقليم؛ وتقدّم أي نسخة مأخوذة منها ومصادق عليها أصولاً من قبل الموظف المسؤول عن السجل الأصلي معترفاً بها كدليل.

144. إحداث الضواحي في كويبيك

يمكن لنائب الحاكم العام من وقت لآخر، وبإعلان مهور بالخاتم الأعظم للإقليم، والذي يصبح نافذاً منذ يوم يتم تحديده، إحداث ضواحي في أجزاء من إقليم كويبيك لا يوجد فيها أصلاً ضواحي، ويحدد حدود تلك الضواحي.

عاشراً: السكك الحديدية عبر المستعمرات

145. ملغاة.

حادي عشر: السماح بانضمام مستعمرات أخرى

146. صلاحية السماح بانضمام نيوفاوندلاند إلى الاتحاد

تسمح الملكة قانوناً، بمشورة من مجلسها الاستشاري الموقر، وبمقترح من البرلمان الكندي، والبرلمانات والهيئات التشريعية لمستعمرات أو أقاليم نيوفاوندلاند وجزيرة الأمير إدوارد وكولومبيا البريطانية، بانضمام هذه المستعمرات أو الأقاليم، أو أي منها، إلى الاتحاد، وتسمح، باقتراح من البرلمان الكندي لروبرتس لاند والمقاطعات الشمالية الغربية، أو أي منها بالانضمام إلى الاتحاد بالشروط المحددة في كل حالة واردة في المقترحات والتي ترى الملكة الموافقة عليها، طبقاً لأحكام هذا القانون، وأحكام أي أمر آخر في المجلس في ذلك الصدد، ويكون نافذاً كما لو أنه سنّ من قبل برلمان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا.

147. فيما يتعلق بتمثيل نيوفاوندلاند وجزيرة الأمير إدوارد في مجلس الشيوخ

في حال قبول نيوفاوندلاند وجزيرة الأمير إدوارد أو أي منهما، يكون لكل منهما الحق بالتمثيل في مجلس الشيوخ الكندي بأربعة أعضاء، و (خلافاً لأي شيء في هذا القانون) في حال قبول نيوفاوندلاند، فإن العدد الطبيعي للشيوخ يكون 76 والحد الأقصى 82؛ إلا أن جزيرة الأمير إدوارد عندما يتم قبولها تعتبر واقعة في القسم الثالث من الأقسام الثلاثة التي تقسم إليها كندا، فيما يتعلق بدستور مجلس الشيوخ، وبالتالي، وبعد قبول جزيرة الأمير إدوارد، وسواء قبلت نيوفاوندلاند أو لم تُقبل، فإن تمثيل نونافوكوشا ونيوبرونزويك في مجلس الشيوخ يقلص، مع حدوث

الشواغر، من 12 إلى 10 أعضاء على التوالي، ولا يُرفع تمثيل أي من هذين الإقليمين في أي وقت إلى أكثر من 10، باستثناء أحكام هذا القانون بتعيين ثلاثة أو ستة شيوخ إضافيين بتوجيه من الملكة.

الجدول الأول: الدوائر الانتخابية في أونتاريو أ. الدوائر الانتخابية الموجودة

الجزء الأول: المقاطعات

1. بريسكوت.
2. غلينغاري.
3. ستورمونت.
4. دونداس.
5. رَسِل.
6. كارلتون.
7. الأمير إدوارد.
8. هولتون.
9. إسيكس.

الجزء الثاني: الدوائر الانتخابية في المقاطعات

10. القسم الشمالي في لانارك.
11. القسم الجنوبي في لانارك.
12. القسم الشمالي في ليدز والقسم الشمالي في غرينفل.
13. القسم الجنوبي في ليدز.
14. القسم الجنوبي في غرينفل.
15. القسم الشرقي في نورثمبرلاند.
16. القسم الغربي في نورثمبرلاند (باستثناء ضاحية جنوب موناغان).
17. القسم الشرقي في دارام.
18. القسم الغربي في دارام.
19. القسم الشمالي في أونتاريو.
20. القسم الجنوبي في أونتاريو.
21. القسم الشرقي في يورك.
22. القسم الغربي في يورك.
23. القسم الشمالي في يورك.
24. القسم الشمالي في وينتورث.
25. القسم الجنوبي في وينتورث.
26. القسم الشرقي في إلغن.
27. القسم الغربي في إلغن.
28. القسم الشمالي في واترلو.
29. القسم الجنوبي في واترلو.
30. القسم الشمالي في برانت.
31. القسم الجنوبي في برانت.
32. القسم الشمالي في أوكسفورد.
33. القسم الجنوبي في أوكسفورد.

34. القسم الشرقي في ميدلسيكس.

الجزء الثالث: المدن، أقسام المدن، والبلدات

35. غرب تورنتو.
36. شرق تورنتو.
37. هاملتون.
38. أوتاوا.
39. كينغستون.
40. لندن.
41. بلدة بروكفيل، مع ضاحية إليزابيث تاون المرتبطة بها.
42. بلدة نياغارا، مع ضاحية نياغارا المرتبطة بها.
43. بلدة كورنويل، مع ضاحية كورنويل المرتبطة بها.

ب. الدوائر الانتخابية الجديدة

44. مقاطعة ألغوما القضائية الانتقالية.
45. مقاطعة بروس، وتقسّم إلى قسمين، والتي تدعى على التوالي شمال وجنوب: يتكون القسم الشمالي من بروس من ضواحي بري وليندزي وإيستور وألبرمارل وأمابل وأران وبروس وإدرسلي وسوغين وقرية ساوثامبتون.
46. مقاطعة بروس وتقسّم إلى قسمين، والتي تدعى على التوالي شمال وجنوب: يتكون القسم الجنوبي من بروس من ضواحي كينكاردن (بما في ذلك قرية كينكاردن)، وغرينوك وبرانت وهورون وكينلوس وكيلروس وكاريك.
47. مقاطعة هورون، وتقسّم إلى قسمين، والتي تدعى على التوالي شمال وجنوب: القسم الشمالي من هورون ويتكون من ضواحي آشفيلد ووانوش وتيرنبري وهوبوك وموريس وغري وكولبورن وهولت، بما في ذلك قرية كلينتون وميكلوب.
48. مقاطعة هورون وتقسّم إلى قسمين، والتي تدعى على التوالي شمال وجنوب: القسم الجنوبي يتكون من بلدة غوديريش وضواحي غوديريش وتاكرسميث وستانلي وهاي وأزبورن وستيفن.
49. مقاطعة ميدلسيكس وتقسّم إلى ثلاثة أقسام، والتي تدعى على التوالي شمال وشرق وغرب: القسم الشمالي يتكون من ضواحي ماغيفري وبيدولف (المأخوذة من مقاطعة هورون)، وويليامز إيست وويليامز ويست وأداليد ولوبو.
50. مقاطعة ميدلسيكس وتقسّم إلى ثلاثة أقسام، والتي تدعى على التوالي شمال وغرب وشرق: القسم الغربي يتكون من ضواحي ديلاوير وكارادوك وميدكاف وموسى وإيكفرد وقرية ستراثروي.

[القسم الشرقي يتكون من الضواحي التي أصبحت جزءاً منها وحدودها كما هي في الوقت الحاضر].

51. مقاطعة لامبتون وتتكون من ضواحي بوزانكويت ووريك وبليمبتون وسارنيا ومور وإينيسكيلين وبروك وبلدة سارنيا.
52. مقاطعة كينت وتتكون من ضواحي تشاثام ودوفر وإيست تيلبري ورومني ورالي وهاريتش وبلدة تشاثام.
53. مقاطعة بوثويل وتتكون من ضواحي سومبرا ودون ويوفيميا (المأخوذة من مقاطعة لامبتون)، وضواحي زون وكامدن بما في ذلك غور، وأكسفورد وهوارد (المأخوذة من مقاطعة كينت).
54. مقاطعة غري وتقسّم إلى قسمين، والتي تدعى على التوالي جنوب وشمال: القسم الجنوبي يتكون من ضواحي بنتنك وغلينيلغ وأرتميسيا وأوسبري ونورمانبي وإغريمونت وبروتون وميلانشون.

55. مقاطعة غري وتقسّم إلى قسمين، والتي تدعى على التوالي جنوب وشمال: القسم الشمالي يتكون من ضواحي كولينغود ويوفريزيا وهولاند وسينت فينسنت وسيدنام وسوليفان وداربي وكيبيل وساراواك وبروك وبلدة أوين ساوند.
56. مقاطعة بيرث وتقسّم إلى قسمين، والتي تدعى على التوالي جنوب وشمال: القسم الشمالي يتكون من ضواحي والاس والما ولوغان وإليس ومورنينغتون ونورث إيستوب وبلدة ستراتفورد.
57. مقاطعة بيرث وتقسّم إلى قسمين، والتي تدعى على التوالي جنوب وشمال: القسم الجنوبي يتكون من ضواحي بلانشارد وداوني وساوث إيستوب وفولارتون وهيبرت وقرية ميتشل وسينت مارييس.
58. مقاطعة ويلنغتون وتقسّم إلى ثلاثة أقسام، والتي تدعى على التوالي شمال وجنوب ومركز: القسم الشمالي ويتكون من ضواحي أمارانث وأرثر ولوتر ومينتو وماريبورو وبيل وقرية ماونت فوريس.
59. مقاطعة وينتون وتقسّم إلى ثلاثة أقسام، والتي تدعى على التوالي شمال وجنوب ومركز: القسم المركزي يتكون من ضواحي غارا فراكسا وإيرن وايراموزا ونيكول بل ويلنغتون وقرية فيرغوس وإيلورا.
60. مقاطعة ويلنغتون وتقسّم إلى ثلاثة أقسام، والتي تدعى على التوالي شمال وجنوب ومركز: القسم الجنوبي ويتكون من بلدة غوليف وضاحية غوليف وبوسلينش.
61. مقاطعة نورفوك وتقسّم إلى قسمين، والتي تدعى على التوالي جنوب وشمال: القسم الجنوبي ويتكون من ضواحي شارلوتفيل وهوتون وولزبنغام وودهامس وغور.
62. مقاطعة نورفوك وتقسّم إلى قسمين، والتي تدعى على التوالي جنوب وشمال: القسم الشمالي ويتكون من ضواحي ميدلتون وتاونسند وويندام وبلدة سيمكو.
63. مقاطعة هولديماند وتتكون من ضواحي أونيدا وسينيكسا وكايوفا شمال وكايوفا جنوب ورينام وولبول ودان.
64. مقاطعة مونك وتتكون من ضواحي كانبرا ومولتون وشيربروك وقرية دانفل (المأخوذة من مقاطعة هولديماند)، وضواحي كايستر وغينزبارا (المأخوذة من مقاطعة لنكولن)، وضواحي بيلام ووينفليت (المأخوذة من مقاطعة ويلاند).
65. مقاطعة لينكولن وتتكون من ضواحي كلينتون وغرانثام وغريمسبي ولوث وبلدة سينت كاترينز.
66. مقاطعة ويلاند وتتكون من ضواحي بيرتي وكرولاندهامبرستون وستامفورد وثورولد وويلوبي وقرية تشيبويا وكليفتون وفورد إري وثورولد وويلاند.
67. مقاطعة بيل وتتكون من ضواحي تشينغواكوسي وتورنتو وغور تورنتو وقرية برامبتون وستريتسفيل.
68. مقاطعة كارديويل وتتكون من ضواحي ألبيون وكولدون (المأخوذة من مقاطعة بيل) وضواحي أديالا ومونو (المأخوذة من مقاطعة سيمكو).
69. مقاطعة سيمكو وتقسّم إلى قسمين، والتي تدعى على التوالي جنوب وشمال: القسم الجنوبي ويتكون من ضواحي ويست غوليمبري وتيكومسيث وإيسيفيل وإيسا وتسورونتيو ومولمور وقرية برادفورد.
70. مقاطعة سيمكو وتقسّم إلى قسمين، والتي تدعى على التوالي جنوب وشمال: القسم الشمالي يتكون من ضواحي نوتاواساغا وسانيديل وفيسبرا وفلوس وأورو وميدونتي وأوريليا وماتشيداش وتايني وتاي وبالاكلافا وربنسون وبلدتي باري وكولينغود.
71. مقاطعة فيكتوريا وتقسّم إلى قسمين، والتي تدعى على التوالي جنوب وشمال: القسم الجنوبي ويتكون من ضواحي أوبس وماريبوزا وإميلي وفيورلام وبلدة ليندزي.
72. مقاطعة فيكتوريا وتقسّم إلى قسمين، والتي تدعى على التوالي جنوب وشمال: القسم الشمالي ويتكون من ضواحي أنسون وبيكسلي وكاردن ودولتون وديغبي والدون وفينيلون وهيندون ولاكستون ولترورث وماكولي ودربير وسمرفيل وموريسون وموسوكا وات (المأخوذة من مقاطعة سيمكو) وأية ضواحٍ أخرى تم مسحها وتقع إلى الشمال من القسم الشمالي.
73. مقاطعة بيتربرا وتقسّم إلى قسمين والتي تدعى على التوالي غرب وشرق: القسم الغربي ويتكون من ضواحي جنوب موناغان (المأخوذة من مقاطعة نورثامبرلاند)، وشمال موناغان وسميث وإينيس-مور وبلدة بيتربرا.

74. مقاطعة بيتزبرا وتقسم إلى قسمين، والتي تدعى على التوالي غرب وشرق: القسم الشرقي ويتكون من ضواحي أسفوديل وبلمونت وميثوين ودورو ودامر وغالوي وهارفي وميندن وستانهوب وديسارت وأوتونابي وسنودين وقرية أشبرنام وأي ضواحي أخرى تم مسحها وتقع إلى الشمال من القسم الشرقي.
75. مقاطعة هيستينغز وتقسم إلى ثلاثة أقسام، والتي تدعى على التوالي غرب وشرق وشمال: القسم الغربي ويتكون من بلدة بيليفيل وضاحية سدني وقرية ترينتون.
76. مقاطعة هيستينغز وتقسم إلى ثلاثة أقسام، والتي تدعى على التوالي غرب وشرق وشمال: القسم الشرقي ويتكون من ضواحي ثورلو وتنديناغا وهنغرفورد.
77. مقاطعة هيستينغز وتقسم إلى ثلاثة أقسام، والتي تدعى على التوالي غرب وشرق وشمال: القسم الشمالي ويتكون من ضواحي رودون وهانتغدون ومادوك وإيلزيفير وتيودور ومارمورا وليك وقرية ستيرلنغ وأية ضواحي أخرى جرى مسحها وتقع شمال القسم الشمالي.
78. مقاطعة لينوكس وتتكون من ضواحي رشموند وأدولفستاون وشمال فريديريكسبيرغ وجنوب فريديريكسبيرغ وبلدة إرنست وأمهرست آيلاند وقرية ناباني.
79. مقاطعة أدينغتون وتتكون من ضواحي كامدن وبورتلاند وشيفيلد وهنشنبروك وكالادار وكينبيك وأولدون وأوسو وأنغليسيا وباري وكلارندون وبالميرستون وإيفنغام وأبينغر وميلر وكانونتو ودينغ ولافبارا وبدفورد.
80. مقاطعة فرونتيناك وتتكون من ضواحي كينغستون وولف آيلاند وبيتسبيرغ وهاو آيلاند وستورنغتون.
81. مقاطعة رينفرو وتقسم إلى قسمين، والتي تدعى على التوالي جنوب وشمال: القسم الجنوبي ويتكون من ضواحي ماكناب وباغوت وبلينفيلد وبروهام وهورتون وأدماستون وغراتان وماتاواتشان وغريفيث وليندوك وراغلان وراكليف وبرودينيل وسيباستيول وقرية آرنبوريور ورينفرو.
82. مقاطعة رينفرو وتقسم إلى قسمين، والتي تدعى على التوالي جنوب وشمال: القسم الشمالي يتكون من ضواحي روس وبروملي وويستميث وستافورد وبيمبروك وويلبرفورش وأليس وبيتاواوا وبوكانان وجنوب ألغونا وشمال ألغونا وفريزر وماكاي وويلي ورولف وهيد وماريا وكالارا وهاغرتي وشيروود وبيرنز وريتشاردز وأية ضواحي أخرى جرى مسحها وتقع إلى الشمال الغربي من القسم الشمالي.

كل بلدة وقرية موجودة في الاتحاد، وغير مذكورة في الجدول، تُعدُّ جزءاً من المقاطعة أو القسم داخل المقاطعة الذي تقع فيه.

الجدول الثاني: الدوائر الانتخابية في كويبيك، والتي تم تحديدها بشكل خاص المقاطعات:

- بونتياك.
- أوتاوا.
- أرجنتيل.
- هانتغدون.
- ميسيسكوي.
- بروم.
- شيفورد.
- ستانستيد.
- كومبتون.
- وولف ورينتشموند.
- ميغانتك.
- بلدة شيربروك.

الجدول الثالث: الأشغال العامة والممتلكات التي تكون ملكية كندا

1. القنوات، مع الأراضي والقوى المائية المرتبطة بها.
2. الموانئ العامة.
3. المنارات وأرصعة الموانئ وجزيرة سييل.
4. القوارب البخارية والشبكات المائية والسفن العامة.
5. الأنهار والتحسينات التي تم إجراؤها على البحيرات.
6. السكك الحديدية وأسهم السكك الحديدية والرهون العقارية والديون الأخرى المترتبة على شركات السكك الحديدية.
7. الطرق العسكرية.
8. مقرات الجمارك والبريد وجميع الأبنية العامة باستثناء تلك التي تخصصها الحكومة الكندية للاستخدام من قبل الهيئات التشريعية والحكومات الإقليمية.
9. الممتلكات المحوَّلة من الحكومة الإمبراطورية المعروفة بالممتلكات العسكرية.
10. الدروع وأماكن التدريب والألبسة العسكرية والذخائر الحربية والأراضي المخصصة للأغراض العامة.

الجدول الرابع: الأصول التي تكون ملكية مشتركة لأونتاريو وكويبيك

صندوق بناء كندا العليا.

المصحات العقلية.

المدرسة الطبيعية.

المحاكم في:

- إيلمار، كندا السفلى.
- مونتريال، كندا السفلى.
- كاموراسكا، كندا السفلى.
- الجمعية القانونية، كندا العليا.
- أمانة مونتريال تيرنبايك.
- الصندوق الجامعي الدائم.
- المعهد الملكي.
- صندوق القروض البلدية الموحد، كندا العليا.
- صندوق القروض البلدية الموحد، كندا السفلى.
- الجمعية الزراعية، كندا العليا.
- المنحة التشجيعية لكندا السفلى.
- قرض الإطفاء لكويبيك.
- الحساب المقدم لتاميسكواتا.
- أمانة كويبيك تيرنبايك.
- التعليم - شرق.
- صندوق البناء والمحلفين، كندا السفلى.
- صندوق البلديات.
- صندوق دخل التعليم العالي في كندا السفلى.

الجدول الخامس

الجزء الأول: يمين الولاء

أنا، فلان، أقسم بأن أكون مخلصاً وأن أحمل الولاء الصادق لجلالة الملكة فيكتوريا. ملاحظة: يتم استبدال اسم ملك أو ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا في الوقت الراهن ومن وقت لآخر بالتعبير المرجعية المناسبة.

الجزء الثاني: إعلان التأهل

أعلن، أنا فلان، وأصرّح بأني مؤهل قانوناً للتعيين كعضو في مجلس الشيوخ الكندي [أو حسب الحالة]، وأني أتمتع بالملكية القانونية لممتلكات لاستعمالي ومنفعتي الشخصية في إقليم نونافا سكوشا [أو حسب الحالة] بقيمة 4000 دولار إضافة إلى الأجور والرسوم والديون والرهن العقاري والتكاليف والعوائق واجبة الدفع على هذه الممتلكات، وأني لم أحصل بالتواطؤ أو التزييف على سند تملكك بهذه الأراضي والعقارات أو جزء منها لغرض تمكيني من أن أصبح عضواً في مجلس الشيوخ الكندي [أو حسب الحالة]، وأن ممتلكاتي الحقيقية والشخصية تساوي معاً 4000 دولار علاوة على الديون والمطالب.

الجدول السادس: الإنتاج الأساسي من الموارد الطبيعية غير المتجددة والموارد الحراجية

1. لأغراض الفقرة 92L من هذا القانون،

أ. يعد الإنتاج من الموارد الطبيعية غير المتجددة إنتاجاً أساسياً إذا كان:

1. على الشكل الذي توجد فيه عند استخراجها أو فصلها عن وضعها الطبيعي؛
2. منتج ناتج عن معالجة أو تكرير المورد، وأنه منتج غير مصنّع أو منتج ناجم عن تكرير النفط الخام، أو تكرير النفط الخام الثقيل المطوّر، أو تكرير الغازات أو السوائل المشتقة من الفحم أو تكرير النفط الخام التركيبي.

ب. الإنتاج من مورد حراجي هو إنتاج أساسي منه، إذا تكوّن من الجذوع المنشورة والأعمدة والألواح الخشبية والقطع الخشبية والنشارة أو أي منتج خشبي أساسي آخر أو عجينة الخشب، وليس منتجاً مصنّعاً من الخشب.